الحرية

alhurriyah.sy

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع

الثلاثـاء 20 جمادى الأولى 1447 هـ | 11 تشرين الثاني 2025 م | العدد 07

الاستثمار الخارجي في سوريا..

هل يبني وحده اقتصاداً وطنياً متيناً؟

12 |

«الكومسيك» فرصة استراتيجية لإعادة التموضع الاقتصادي وبنـاء شراكات تنموية ضمن الفضاء الإسلامي

9 |

دبلوماسية النجاح | 5-6-7-8-9-10-11

تـرامب: نـريـد أن تكـون سـوريـا بلـداً ناجحـاً والرئيس الشرع قادر على تحقيق ذلك

▪ محليـات | 17

16 ألف بأرض المدجنة و 20 ألف ليرة للمستهلك.. أسعار الفروج تنخفض في الأسواق

▪ اقتصاد | 14

الليرة تتلقى «جرعة دعم» بفعل توقع تحسن اقتصادي قريب والتحدي الأكبر بتخفيض أسعار السلع

▪ تحقيقات | 21

تحويل المباني الأثرية إلى مطاعم تهديد للتراث المعماري والهوية الثقافية

الرئيس الشـرع يعقـد جلسـة مـع كبـار المحررين في صحيفة الواشنطن بوست

الرئيس أحمد الشرع، يعقد في مقر إقامته في واشنطن، جلسة مع كبار المحررين في صحيفة الواشنطن بوست، وذلك في إطار زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيـس الشرع يفتـح مـن واشنطن بوابـة الاستثمار الاغترابي لإعادة إعمار سوريا

الحرية – لوريس عمران

في لحظة مفصلية من تاريخ سوريا، وبعد نحو أحد عشر شهراً من «صفحات النصر»، جاء لقاء الرئيس أحمد الشرع مع الجالية السورية في واشنطن ليحمل دلالات تتجاوز المجاملة الدبلوماسية.

الاجتماع الـذي حضره كبار المسؤولين وفي مقدمتهم وزير الخارجية والمغتربين أسعد الشيباني، يُعدّ إعلاناً صريحاً لانطلاقة جديدة في مسار الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تتحول الجاليات مـن دور رمـزي إلى شريك فعلي في إعادة الإعمار وجذب رؤوس الأموال المغتربة، كما يشكّل اللقاء مؤشراً على تحوّل نوعي في استراتيجية الدولة تجاه اقتصاد المغتربين، عبر توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كأداة فعّالة لاستقطاب رؤوس الأموال السورية في الخارج.

اقتصاد جديد بعيون المغتربين

وفـي هـذا السـياق، يـبـرز رأي الخبير الاقتصادي الدكتور حسام خليلو الذي يرى في خطاب الرئيس الشرع إشـارات واضحة إلى هذا التحوّل، ولاسيما في ما يتعلق بدور المغتربين في دعم الاقتصاد الوطني.

فقد بيّن الدكتور خليلو أن الخطاب ركّز على أهمية ارتباط المغتربين بوطنهم، وهو تصريح يحمل دلالات اقتصادية مباشرة.

وأشار الدكتور خليلو في حديثه لصحيفة «الحرية» إلى أن المغتربين السوريين، خصوصاً في الولايات المتحدة وكندا وأوروبـا، يُعدّون اليوم أحد أكبر مصادر العملة الصعبة عبر التحويلات المالية والاستثمارات الخاصة.

كما بيّن خليلو أنـه يمكن قـراءة دعوة الرئيس إلى «إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة» كإشارة إلى توجه رسمي نحو إحياء برامج استثمارية للمغتربين تشمل مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية، وربما حوافز ضريبية أو قانونية تشجّع على عودة رؤوس الأموال السورية إلى الداخل، موضحاً أن حضور وزير الخارجية أسعد الشيباني يعزز فكرة أن ملف الاغتراب لم يعد مجرد شـؤون جاليات، بل أصبح جزءاً من السياسة الاقتصادية الوطنية، خصوصاً في ظل الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة غير مرتبطة بالمؤسسات الدولية أو القروض المشروطة.

استثمار وطني يعبر الحدود

وأكد الدكتور خليلو أن اللقاء مع الموفد الأميركي الخاص إلـى سوريا توماس براك يحمل أبـعـاداً سياسية ذات أثـر اقتصادي مباشر، بالإضافة إلى أن إشادة براك بعودة سوريا إلى المحيطين الإقليمي والدولي تشير إلى بوادر انفتاح أميركي – ولو محدود – تجاه سوريا، لافتاً إلى أنه في حال تُرجمت هذه الإشـارات إلى خطوات عملية، مثل تخفيف بعض العقوبات أو تسهيل المبادلات الإنسانية والتجارية، فإن ذلك سيفتح الباب أمام تحريك عجلة الاقتصاد السوري عبر بوابة المغتربين في الولايات المتحدة وأوروبا.

نقطة تحول في المشهد الاقتصادي السوري

ونـوّه الدكتور خليلو بأن التحضير للقاء المرتقب بين الرئيس الشرع والرئيس الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض يعكس، من منظور اقتصادي، رغبة سوريا في فتح قنوات مباشرة لإعادة دمجها في الاقتصاد العالمي بعد سنوات من العزلة، ولفت إلـى أن هذا اللقاء، إن تحقق بنتائج إيجابية، قد يشكل نقطة تحول في المشهد الاقتصادي السوري عبر تسهيل التحويلات المالية للمغتربين، بالإضافة إلى إعادة بعض الشركات الأميركية للعمل في مشاريع إعادة الإعمار، وإطلاق تـعـاون فـي مـجـالات الطاقة أو الـزراعـة أو التكنولوجيا.

وفـي الـسـيـاق نـفـسـه، بـيّـن خليلو أن الحكومة السورية تنظر اليوم إلى الجاليات في الـخـارج كشريك اقتصادي، لا كمجرد شـريـحـة اجـتـمـاعـيـة، فالمغترب الـسـوري في الولايات المتحدة يمتلك قـدرات مالية واستثمارية عالية.

انفتاح مدروس يعيد الثقة للأسواق

وأكـد الخبير أنـه بـنـاءً عـلـى خطاب الرئيس الشرع، يبدو أن الدولة بصدد إطلاق برامج وطنية موجهة للمغتربين تشمل إنشاء صندوق وطني للاستثمار الإغترابي، بالإضافة إلى برامج التسهيلات المصرفية والتحويلات الرسمية، وأيضاً مبادرات لربط الجامعات السورية بالمراكز البحثية في الخارج.

وأضـاف أن الاجتماع في واشنطن ليس مجرد لقاء رمزي، بل هو رسالة مزدوجة إلى الداخل والخارج، حيث إن الدولة ماضية بثقة في مسار إعـادة البناء، إذ تعدّ رأس المال الـسـوري في الـخـارج جـزءاً من الحل لا عبئاً مؤجلاً.

وفي ختام حديثه، بيّن الدكتور خليلو أن هذا التحرك يشكل توجهاً جديداً نحو الدبلوماسية الاقتصادية، حيث يتم توظيف اللقاءات السياسية لتعزيز فرص الاستثمار والـتـعـاون الـتـجـاري، وإذا مـا ترافقت هذه الجهود مـع إصـلاحـات داخلية فـي بيئة الأعمال والقوانين المصرفية، فإن المرحلة المقبلة قد تشهد عودة تدريجية لرأس المال السوري المغترب، ما يسهم في تخفيف الضغط على الليرة السورية وتحريك سوق العمل.

الرئيس الشرع يشارك في مأدبة عشاء مع أعضاء غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن

شـارك الرئيس أحمد الشرع في مأدبة عشاء مع أعضاء غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن، بحضور وزير الخارجية والمغتربين أسعد حسن الشيباني، حيث تبادل معهم الحديث حول تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين.

وأكد الرئيس الشرع على أهمية التواصل المباشر مع مجتمع الأعمال لفتح آفاق شراكات قوية ومستدامة والاستفادة من الفرص الاقتصادية الكبيرة التي توفرها سوريا لمستثمريها المحليين والدوليين.

زيـارة الرئيس الشـرع إلى واشنطن.. دلالات صريحة وملفات مستحقة

الحرية- سامر اللمع

تكتسب زيارة الرئيس أحمد الشرع إلى الولايات المتحدة الأمريكية أهمية استثنائية في هذه المرحلة لجهة دقة وحساسية الملفات المزمع بحثها مع الادارة الأمريكية، حيث من المقرر أن يلتقي اليوم بنظيره الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض.

العناوين البارزة للزيارة، تتنوع ما بين السياسي والأمني والاقتصادي وهي بمجملها ملفات هامة قد ترسم صورة مستقبل سوريا للمرحلة الجديدة.

دلالات الزيارة

يجمع المراقبون على أن لزيارة الرئيس الشرع إلى واشنطن دلالات عدة أهمها عودة سوريا إلى مركز الحدث الاقليمي والدولي كعنصر أساسي في العديد من الملفات الهامة السياسية والأمنية والاقتصادية، ويعود الفضل في ذلك إلى قدرة الدبلوماسية السورية المتمثلة بشخص الرئيس الشرع على التأثير في أهم مراكز القرار العالمي، ونقصد هنا الولايات المتحدة بقيادة ترامب الذي أعلن مراراً بأنه معجب بالرئيس الشرع، ويـراه قائداً حازماً قـادراً على قيادة مرحلة التحول السياسي والأمني في البلاد، وذلك وفقاً لصحيفة «واشنطن إكزامينر» الأمريكية، التي كشفت في مقال نشرته أمس أن إدارة ترامب تُبدي التزاماً كاملاً بالتعاون مع الرئيس الشرع، معتبرة أنه يمتلك القدرة على تغيير مسار سوريا.

وأشارت الصحيفة إلى أن دوائر القرار في الإدارة الأمريكية ترى في الرئيس الشرع شريكاً موثوقاً يمكنه تحقيق توازن إقليمي جديد وإعادة دمج سوريا في النظام العربي والدولي، وأضافت: إن البيت الأبيض بذل جهوداً مكثفة في الكونغرس الأميركي لإلغاء قانون قيصر خلال الأسابيع التي سبقت الزيارة، في خطوة اعتُبرت تمهيداً لإعادة بناء العلاقات بين البلدين.

ملفات الزيارة واللقاء

من المقرر أن يبحث الرئيسان الشرع وترامب في لقائهما المقرر اليوم في البيت الأبيض مجموعة من الملفات المتعلقة بترتيبات الوضع السوري والإقليمي ومكافحة الإرهاب العابر للحدود.

على رأس تلك الملفات، ملف انخراط الدولة السورية في مكافحة الإرهـاب الـذي يمثله تنظيم «داعـش» اليوم، وقد شرعت دمشق بالفعل في تنفيذ بعض مهام هذه العملية وخصوصاً تلك المتعلقة باعتقال خلايا التنظيم في عدد من المناطق السورية والتي تمت بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.

ثاني الملفات، هو البحث في مسألة اتفاق أمني مع إسرائيل، يرتكز بشكل أساسي على منعها من الاعتداء على الأراضي السورية. ويبقى الملف الأكثر أهمية هو رفع ما تبقى من عقوبات مفروضة على سوريا، والحديث هنا عن قانون قيصر، حيث من المتوقع أن يتم التصويت عليه في مجلس النواب /الكونغرس/ في المرحلة المقبلة، ثم رفعه إلى الرئيس ترامب للتوقيع عليه قبل نهاية العام، وفق التوقعات.

ومن شأن رفع عقوبات قيصر، أن يمنح الاقتصاد السوري الكثير من الفرص وأن يعزز ثقة المجتمع الدولي بسوريا، ومن الممكن لهذه الخطوة أن تشجع الشركات الأمريكية والأوروبـيـة والخليجية على التوجه إلـى سـوريـا مـن أجل المساهمة الفعالة في مجال إعادة الإعمار.

رئيس للسوريين في كافة بقاع العالم

يحرص الرئيس الشرع، في كل زيارة خارجية أن يلتقي بأبناء الجالية السورية في البلدان التي يزورها لتعزيز أواصر الانتماء لكافة السوريين مع بلدهم الأم، سوريا، حيث التقى وفداً منها يوم أمس الأحد في واشنطن، وجرى اللقاء بحضور وزير الخارجية والمغتربين أسعد الشيباني، والمبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا توماس باراك.

وأكد الرئيس الشرع خلال الاجتماع، أهمية ارتباط السوريين في الخارج بوطنهم سوريا، مشيراً إلى دورهم الحيوي في نقل الصورة الحقيقية عنها والدفاع عن قضاياها العادلة، كما أشاد بجهود ومبادرات أبناء الجالية، التي تُعبّر عن انتمائهم العميق واعتزازهم بوطنهم.

وتحدث الرئيس الشرع عن روح التعاون بين السوريين في المهجر وأهمية استثمار الفرص المتاحة، مشدداً على ضرورة مساهمة السوريين في الداخل والخارج لتحقيق خطة إعادة الإعمار، مشيراً إلى المراحل الأخيرة للعقوبات المفروضة على سوريا وأهمية متابعة الجهود لرفعها.

الحرية
العدد 07 | السنة الأولى | الثلاثاء 11 تشـرين الثاني 2025 م

أبعاد زيارة الشرع إلى واشنطن..

تعزيز للاستقرار الإقليمي والسلم الدولي

الحرية – آلاء هشام عقدة

يسعى الرئيس أحمد الشرع، في زيارته التاريخية إلى واشنطن ولقائه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إلى إعلان نهاية مرحلة قاتمة من حياة الشعب السوري، اتسمت بالعقوبات الدولية والعزلة الإقليمية والدولية، وما رافقها من حرب ودمار.

وبيّن الدكتور ذو الفقار عبود، أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية، لـ«الحرية» أن الرئيس الشرع، خلال لقائه وفداً من الجالية السورية في الولايات المتحدة الأميركية، ألقى خطاباً جامعاً للسوريين، تحدث فيه عن ما سماه «روح التعاون بين السوريين في المهجر»، داعياً إلى بدء تنفيذ خطة طموحة لبناء سورية بأيادي أبنائها الأوفياء، وفي الوقت نفسه، شدّد على ضرورة استثمار الفرصة من خلال التأكيد على البناء، مع التذكير بأن سوريا بحاجة إلى جهود أبنائها في الداخل والخارج على حدٍّ سواء.

الأبعاد السياسية والدبلوماسية

أشار الدكتور ذو الفقار إلى أن الرئيس الشرع يطمح إلى إقناع ترامب بأن سوريا الجديدة باتت جاهزة لمرحلة رفع العقوبات المفروضة بشكل كلي، من خلال التزامها بالاستحقاقات الدولية، لذلك، تحمل هذه الزيارة – التي تأتي بعد انقطاع دام أكثر من ستين عاماً – أهمية بالغة، وترافق جهود عودة سورية إلى المجتمع الدولي من جديد، حيث يُنتظر أن تشهد توقيع اتفاق لانضمام سورية إلى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وإعادة الاستقرار والأمان إلى المنطقة.

مواجهة التحديات

وأوضح الدكتور ذو الفقار أن زيارة الرئيس الشرع تعكس تغيراً كبيراً في المواقف الدولية تجاه سورية، وتؤشر إلى انفتاحها على الدول الإقليمية والكبرى والعظمى، وتعزيز دورها في مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة، ما سيسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وحفظ الأمن والسلم الدوليين.

وتابع: «الزيارة تفتح آفاقاً جديدة أمام الحوار السياسي والتعاون الأمني في المنطقة، وترسم مساراً سياسياً يعنى بملفات هامة، أبرزها إعادة إعمار سوريا بعد سنوات طويلة من الحرب، وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين السوريين وسبل عودتهم، وآلية العمل على مكافحة الإرهاب وتأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة».

لكل ما سبق، يعلّق السوريون آمالاً كبيرة على نتائج زيارة الرئيس أحمد الشرع إلى الولايات المتحدة، لناحية رفع العقوبات المفروضة بموجب قانون قيصر، والذي يتطلب توافق مجلسي الكونغرس من الشيوخ والنواب، ما سينعكس إيجاباً على معيشة المواطنين السوريين.

إزالة قانون قيصر.. بوابة سوريا نحو الانتعاش المالي وإعادة الإعمار

الحرية

تشكل إزالة قانون قيصر نقطة تحول حاسمة في مسار الاقتصاد السوري، وخطوة جوهرية باتجاه إعادة بناء الدولة بعد سنوات من العقوبات التي كبّلت مفاصلها المالية والإنتاجية، وبعد أكثر من عقد من القيود الاقتصادية، تبدو البلاد اليوم أمام فرصة حقيقية لاستعادة حركتها الاستثمارية، وعودة اندماجها في النظام المالي العالمي.

يؤكدالخبير الاقتصادي الدكتور عبد الله أوبان، أن قانون قيصر الذي صدر عام ٢٠١٩ تحت اسم قانون حماية المدنيين في سوريا، كان من أقسى العقوبات المفروضة على البلاد، إذ استهدف قطاعات الطاقة والبناء والتمويل، وأدى إلى شلل شبه كامل في القطاع المصرفي السوري.

ويشير أوبان إلى أن القانون عزل المصارف السورية عن النظام المالي العالمي، ما أعاق التحويلات والمعاملات الدولية، وأثر بشكل مباشر على تدفق السلع الأساسية والأدوية، ما زاد من معاناة المواطنين وأثّر سلباً على الدورة الاقتصادية الوطنية.

لم يكن طريق إزالة قانون قيصر مفروشاً بالورود، فقد شهد نقاشات حادة داخل الأوساط السياسية الأمريكية بين الجمهوريين والديمقراطيين حول جدوى استمرار العقوبات، ومع ذلك، تمكنت الدبلوماسية السورية، عبر تحركات مدروسة واتصالات فاعلة، من تحويل الملف من مشروع ضغط سياسي إلى قرار قابل للتنفيذ.

وأوضح أوبان أن القيادة السورية استطاعت إقناع الأطراف الدولية، بما فيها واشنطن، بأن استمرار العقوبات يضر بالشعب السوري ويعيق جهود الاستقرار الإقليمي، مؤكداً أن دمشق أبرزت مصالح مشتركة مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن في المنطقة.

يشكّل رفع العقوبات الأمريكية تحولاً اقتصادياً كبيراً، خصوصاً على صعيد القطاع المصرفي والتحويلات الخارجية، فمع عودة إمكانية الارتباط بشبكة سويفت العالمية، يُتوقّع أن تشهد التحويلات المالية من المغتربين السوريين زيادة واضحة، إلى جانب عودة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

ويرى أوبان أن هذا الانفتاح المالي سيمنح دفعة قوية لخطط إعادة الإعمار التي تستعد البلاد لإطلاقها في مجالات الطاقة والنقل والإسكان والبنى التحتية، كما سيسمح بمشاركة الشركات الدولية والإقليمية – وحتى الأمريكية منها – في مشاريع إعادة الإعمار، ضمن شراكات اقتصادية تحقق المنفعة المتبادلة وتعيد الثقة ببيئة الاستثمار في سوريا.

تُعدّ زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى واشنطن تطوراً استراتيجياً مهماً في العلاقات الدولية، خاصة بعد نجاحه في تغيير موقف رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي، براين ماست، الذي كان أبرز المعارضين لإلغاء قانون قيصر.

وأكد أوبان أن الدبلوماسية الواقعية التي يتبعها الرئيس الشرع أثبتت فعاليتها في التعامل مع موازين القوى الدولية، مستندةً إلى رؤية تجمع بين السياسة والاقتصاد، هدفها محاربة التطرف وترسيخ الاستقرار في الشرق الأوسط.

ويُجمع الخبراء على أن استقرار سوريا يمثل حجر الأساس لاستقرار المنطقة بأكملها، فرفع العقوبات وإعادة العلاقات الاقتصادية مع العالم يشكّلان فرصة تاريخية لإنهاء الجمود الاقتصادي وبدء مرحلة جديدة من النمو والإعمار والتعاون الدولي.

وهكذا، تتحول إزالة قانون قيصر من إجراء سياسي إلى محرك اقتصادي ودبلوماسي يعيد لسوريا مكانتها في الشرق الأوسط، ويفتح أمامها طريق الانتعاش المالي والاستقرار المستدام.

سوريا تعبر بوابة واشنطن.. دبلوماسية الانفتاح وشراكة الجاليات نحو إعادة الإعمار

الحرية – أمين سليم الدريوسي

في خطوة دبلوماسية واقتصادية حاسمة، شهدت العاصمة الأمريكية واشنطن وصول الرئيس أحمد الشرع، في زيارة تعد الأولى من نوعها لرئيس سوري منذ عقود. لم يكن هذا الحدث مجرد لقاءات سياسية تقليدية، بل شكل إعلاناً صريحاً عن انطلاقة جديدة في مسار الدبلوماسية السورية، التي تهدف إلى فك العزلة الدولية وإعادة تموضع البلاد على الخريطة العالمية، ومن ضمن لقاءات الرئيس الشرع كان هناك لقاء مهم مع الجالية السورية، بحضور كبار المسؤولين وعلى رأسهم وزير الخارجية والمغتربين أسعد الشيباني.

هذه الزيارة التاريخية تؤشر إلى تحول استراتيجي في تعاطي الدولة السورية مع قضاياها الداخلية والخارجية، حيث يتم دمج السياسة والاقتصاد بشكل وثيق لإعادة البناء وتعزيز الاستقرار، فبدلاً من التركيز التقليدي على المساعدات الخارجية المشروطة، تستهدف سوريا الآن تفعيل دور الجاليات المغتربة كشريك استراتيجي ومحرك أساسي للتنمية الاقتصادية، إلى جانب إعادة نسج العلاقات مع القوى الاقتصادية العالمية.

الجاليات كقوة دافعة

لطالما كانت الجاليات السورية المنتشرة حول العالم تمثل مخزوناً بشرياً ومالياً وثقافياً هائلاً، ولكن، في سياق التحولات الراهنة، تتغير النظرة إلى هذه الجاليات من مجرد كتل اجتماعية إلى شركاء فاعلين في مسيرة إعادة بناء الوطن، والزيارة الحالية للرئيس الشرع إلى واشنطن ولقاؤه بالجالية السورية هناك يؤكدان هذا التوجه الجديد.

فقد أعلن هذا اللقاء بوضوح تحويل الجاليات من دور رمزي، يقتصر على الدعم المعنوي أو التحويلات المالية الفردية، إلى شريك فعلي ومحرك اقتصادي، وما رؤوس الأموال والخبرات المغتربة إلا مورد استراتيجي أساسي وشريك للنمو الاقتصادي المستدام، وتهدف هذه الشراكة إلى ضخ الاستثمارات في قطاعات حيوية مثل إعادة الإعمار، الخدمات، والبنية التحتية، بعيداً عن تعقيدات المساعدات الخارجية التقليدية.

هذا التركيز على الجاليات ليس محض مصادفة، بل هو نتيجة إدراك عميق لقدراتها الكامنة، فالمغتربون السوريون يمتلكون شبكة علاقات دولية واسعة، ومعارف مهنية متقدمة، ورؤوس أموال يمكن أن توجه نحو مشاريع تنموية ذات أثر ملموس، حيث تسعى الحكومة السورية إلى توفير بيئة جاذبة لها، من خلال إصلاحات اقتصادية وتشريعية تضمن الشفافية وتحمي حقوق المستثمرين.

سياسة واقتصاد في لقاء تاريخي

اللقاء المرتقب بين الرئيس الشرع والرئيس ترامب في البيت الأبيض ليس مجرد بروتوكول دبلوماسي، بل كان تتويجاً لجهود حثيثة لفتح صفحة جديدة في العلاقات السورية الأمريكية، هذا اللقاء، الذي وصفه الكثيرون بالتاريخي، يمثل فرصة استراتيجية لسوريا لكسر حلقة العزلة والبحث عن مسارات جديدة للتعاون.

وأحد أبرز المؤشرات على تغير المناخ الدبلوماسي هو رفع الولايات المتحدة للعقوبات عن القيادة السورية قبيل الزيارة، هذه الخطوة تفتح الباب أمام نقاشات جادة حول تسهيل حركة التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية، ولاسيما من الشركات الأمريكية، في قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، الطاقة، والتكنولوجيا، إن إعادة الاتصال مع أقوى المراكز الاقتصادية في العالم أمر بالغ الأهمية لإعادة إعمار سوريا وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الأمن والاستقرار كركيزة للنمو

ولن يقتصر النقاش على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل سيشمل أيضاً تعزيز التعاون الأمني، بما في ذلك إمكانية انضمام سوريا إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمكافحة تنظيم «داعش» الإرهابي، هذا الربط بين الأمن والاستقرار الاقتصادي يعد حجر الزاوية لأي عملية إعادة إعمار ناجحة، حيث لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في غياب الأمن، وإن تعزيز الاستقرار الإقليمي من شأنه أن يعزز ثقة المستثمرين ويشجع على عودة رؤوس الأموال، كما تشير بعض المصادر إلى التعاون الأمني المتزايد بين سوريا والعراق بعد سقوط نظام الأسد، يعزز هذا التوجه الإقليمي نحو الاستقرار.

الدبلوماسية الشاملة وتوحيد الصف

إن الرؤية الجديدة للدبلوماسية السورية تتجاوز مجرد العلاقات بين الدول لتشمل بناء جسور الثقة مع مختلف الأطراف، سواء كانت جاليات في الخارج أو قوى دولية، هذا النهج الشامل يهدف إلى استغلال كل الفرص المتاحة لإعادة بناء سوريا.

في سياق هذه التحولات، تشير التقارير إلى قيام وزير الخارجية أسعد الشيباني بإعادة توظيف ٢١ دبلوماسياً سابقاً كانوا قد انشقوا، هذه الخطوة لا تعكس فقط جهود إعادة بناء المؤسسات الدبلوماسية، بل تبعث برسالة واضحة حول الرغبة في توحيد الصفوف والاستفادة من جميع الكفاءات لخدمة المصلحة الوطنية، إن إعادة هؤلاء الدبلوماسيين، مع خبراتهم وعلاقاتهم، يمكن أن يعزز قدرة سوريا على التواصل بفعالية مع المجتمع الدولي.

نحو سوريا مزدهرة

الرئيس أحمد الشرع، الذي كان سابقاً من رموز المعارضة، وبعد رفع العقوبات عنه يتحول اليوم إلى قائد يمثل ضمانة للوحدة الوطنية، هذه الخلفية تمنحه مصداقية خاصة في التعامل مع مختلف الأطراف، داخلياً وخارجياً، وإن قدرته على قيادة هذه المرحلة الجديدة من الانفتاح والدبلوماسية الشاملة ستكون مفتاحاً لنجاح جهود إعادة الإعمار والتنمية.

إن هذه الزيارة لا تمثل مجرد حدث عابر، بل هي محطة مفصلية في تاريخ سوريا الحديث وبداية لمرحلة جديدة في مسيرة إعادة بناء سوريا، من خلال تفعيل دور الجاليات، وتعزيز الشراكات الدولية، تفتح سوريا أبوابها نحو مستقبل واعد يعتمد على التعاون، والاستثمار، والتنمية المستدامة، توحيد الجهود الوطنية والدولية هو السبيل الوحيد لاستعادة سوريا لمكانتها الطبيعية كدولة فاعلة ومزدهرة في المنطقة والعالم.

واللقاءات التي عقدها الرئيس الشرع لا تقتصر على إعادة تأهيل سياسي، بل تمتد لتشمل إعادة تعريف الدور الاقتصادي للجاليات السورية وربط مصالحها بمصالح الوطن الأم، ومن خلال هذه الدبلوماسية الشاملة التي تدمج السياسة والاقتصاد، تسعى سوريا إلى بناء مستقبل مزدهر يعتمد على التعاون الدولي والشراكة الفعالة، بعيداً عن صراعات الماضي، وهي دعوة مفتوحة للاستثمار في الأمن والاستقرار والتنمية، لتستعيد سوريا مكانتها كلاعب فاعل في المنطقة والعالم.

الحرية
العدد 07 | السنة الأولى | الثلاثاء 11 تشرين الثاني 2025 م

رفع العقوبات عن سوريا..

انطلاقة جديدة لاقتصاد أنهكته القيود

الحرية – نهلة أبوتك

على مدى أكثر من عقد، عاش الاقتصاد السوري تحت وطأة العقوبات التي فرضت قيوداً قاسية على حركة التجارة والتحويلات المالية، فتراجعت خطوط الإنتاج، وارتفعت تكاليف الاستيراد إلى مستويات غير مسبوقة، ما انعكس على الأسعار ومعيشة المواطنين. واليوم، يأتي قرار الإدارة الأميركية برفع العقوبات وتعليق العمل بقانون قيصر ليشكّل منعطفاً اقتصادياً تاريخياً، يعيد الأمل بعودة النشاط التجاري والاستثماري إلى مساره الطبيعي، ويفتح الباب أمام تدفق السلع والتقنيات المدنية الأمريكية إلى السوق السورية دون الحاجة إلى تراخيص مسبقة.

يتيح القرار الأمريكي نقل معظم السلع المدنية والبرمجيات والمعدات الصناعية والطبية إلى سوريا، بما في ذلك التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الاتصالات والطيران المدني، وهي قطاعات كانت الأكثر تضرراً من القيود السابقة.

ويرى اقتصاديون أن هذه الخطوة ستعيد التوازن إلى السوق المحلية من خلال توفير احتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحفيز الشركات على استعادة قدرتها التشغيلية.

تأثير مباشر على تكاليف الاستيراد والأسعار

يتوقع الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب إسمندر أن يساهم القرار في خفض تكاليف النقل والتأمين والاستيراد بصورة ملموسة، نتيجة عودة التعاملات التجارية إلى مساراتها الرسمية دون وسطاء أو مسارات التفاف مكلفة.

وقال في تصريح لـ"الحرية": العقوبات السابقة كانت ترفع تكلفة السلعة المستوردة إلى أكثر من ضعف قيمتها الأصلية، بسبب تعدد الوسطاء وارتفاع تكاليف التأمين، أما اليوم فإن رفع العقوبات سيسمح بتوريد السلع والمعدات بشكل مباشر، ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتحسن القوة الشرائية.

وأضاف إسمندر إن القرار سيفتح الباب أمام استثمارات أميركية وغربية طال انتظارها، ويسمح بإدخال تقنيات متطورة في مجالات الطاقة، الطب، الاتصالات، الطيران المدني، والمعدات الصناعية، بما يعزز تنافسية الصناعات المحلية ويزيد من إنتاجيتها.

انطلاقة جديدة للنمو والانفتاح

ويعتبر الاقتصادي إسمندر أن القرار الأميركي يحمل أبعاداً اقتصادية وسياسية متكاملة، إذ يعيد الثقة بالقطاع المالي والمصرفي، ويمهّد لانخراط سوريا مجدداً في الاقتصاد العالمي.

ويقول إن المرحلة المقبلة ستشهد فرصاً أوسع أمام القطاع الخاص والمستثمرين العرب والأجانب للمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار، ما يعيد الحيوية إلى السوق المحلية ويدعم مسار التنمية المستدامة.

نحو اقتصاد أكثر استقراراً وجاذبية

يُجمع محللون على أن رفع العقوبات يمثل بداية مرحلة اقتصادية جديدة تتسم بالمرونة والانفتاح على الشركاء الدوليين، وتوفر بيئة أكثر جذباً للاستثمار، وخصوصاً في القطاعات التكنولوجية والصناعية والخدمية.

ومع تحسن المناخ الاقتصادي وتراجع تكاليف التشغيل والاستيراد، تبدو سوريا أمام فرصة تاريخية لإعادة بناء اقتصادها على أسس أكثر كفاءة وتنافسية، تضمن استقرار الأسواق وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

التحديات المقبلة

ورغم الطابع الإيجابي للقرار، يرى مختصون أن نجاح الانفتاح الاقتصادي الجديد يتوقف على قدرة الحكومة السورية على تهيئة بيئة استثمارية عصرية، من خلال تحديث التشريعات المصرفية والجمركية، وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

كما يشدد الخبراء على أهمية إعادة بناء الثقة بالمؤسسات المالية والمصرفية، وضمان شفافية التعاملات، إلى جانب وضع سياسات نقدية مستقرة تضمن استقرار سعر الصرف وتمنع المضاربات.

ويُجمع المراقبون على أن إزالة القيود وحدها لا تكفي، بل يجب أن ترافقها خطوات عملية لإصلاح البنية الاقتصادية والإدارية، بما يحوّل هذا القرار التاريخي إلى فرصة حقيقية لإنعاش الاقتصاد وتحسين معيشة السوريين.

بوابة جديدة للاستثمار والنمو الاقتصادي

الحرية – هناء غانم

قال المستشار الاقتصادي د. زياد أيوب عربش: إن رفع العقوبات عن سوريا يمثل خطوة استراتيجية محورية لتحقيق استقرار شامل، ودفع مسار إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤكداً أن هذه الخطوة تتماشى مع توجهات الحكومة لبناء مستقبل خالٍ من الحروب، وتعزز العلاقات الدولية لدعم جهود التنمية وفتح أفق جديد أمام رؤوس الأموال.

عربش أوضح في تصريح لـ"الحرية " أن رفع القيود على حركة السلع يسمح بحرية أكبر في الاستيراد والتصدير، خصوصاً السلع الأمريكية المدنية، ويخفف الحاجة إلى الترخيص المسبق، ما يسرّع تدفق البضائع ويخفض تكاليفها.

وأشار إلى أن الاستفادة ستعم كل المناحي لكن القطاعات الأكثر استفادة: هي الصحة والدواء من خلال استيراد الأدوية والمعدات الطبية الحديثة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال الحصول على برمجيات وتقنيات متقدمة.

كذلك الصناعة التحويلية من خلال استيراد مكونات تكنولوجية مهمة والبنية التحتية والطاقة: المعدات الأساسية لإعادة الإعمار.

وأكد الخبير الاقتصادي أن انسياب السلع سيخفض التكاليف ويخلق سوقاً أكثر تنافسية، ويشجع الشركات المحلية والأجنبية على الاستثمار والمساهمة في إعادة الإعمار، لافتاً إلى أن تعليق قانون قيصر لمدة ستة أشهر يتيح التعاون مع سوريا من دون قيود، لكنه لا يعني إلغاء القانون كلياً، إذ يتطلب إجراءات تشريعية في الكونغرس.

وأشار عربش إلى أن قرار رفع العقوبات يحسن جاذبية التمويل الدولي، ويتيح لمؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المشاركة تدريجياً في دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، شريطة ضمان الشفافية والمساءلة واستدامة الإصلاحات.

وحذر عربش من بعض المخاطر التي يجب مراقبتها، ومنها: المخاطر السياسية والإقليمية والمخاطر القانونية والإدارية المتعلقة بالصفقات والعقود.

وأخيراً أفاد د. زياد عربش أن رفع العقوبات يقلل المخاطر المالية ويخلق بيئة استثمارية جاذبة، ويعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين، ويساعد الاقتصاد السوري على التقدم نحو نمو مستدام وإعادة بناء شامل.

القطاع المصرفي أول المستفيدين عبر عودة نشاط التحويلات ودعم الاقتصاد المحلي

الحرية – ميليا اسبر

قـرار تعليق العقوبات عن سوريا خطوة هامة في طريق العودة إلى الساحة الدولية، وانخراطها بدول العالم سياسيا واقتصادياً، حيث تعتبر إزالـة قانون قيصر نقطة تحول جوهرية في تاريخ البلاد لاسيما بعد عزلة دولية استمرت سنوات طويلة.

مخاض لمرحلة جديدة

الخبير بالشأن الاقتصادي فاخر القربي أوضح في تصريح لصحيفة "الحرية" أن قرار تعليق العقوبات يشكل مخاض لـولادة مرحلة جديدة تهدف لتحقيق تطورات حقيقية يمكن ترجمتها على أرض الواقع، كما يحمل في طياته أبعاداً اجتماعية و أمنية و يسهم بالتعافي الاقتصادي، ويحد من دوامة العنف المستمرة في سوريا منذ أكثر من عقد" كون الانهيار الاقتصادي و الأخلاقي كانا من أهم الأسباب التي غذت انعدام الأمن وتآكل الخدمات الأساسية وأدت إلى تصاعد المظالم.

إعادة الانخراط مع سوريا

وأضاف القربي أن إلغاء العقوبات عن سوريا يبعث إشارة قوية للجهات الخارجية لإعـادة الانخراط مع سوريا كما يشكل القرار فضاءً واسعاً في التطور الإيجابي للبلد الذي مزقته الحرب، وتقدم إستراتيجي في العلاقات السورية مع الـدول الداعمة حيث إنه سيفتح الباب أمـام مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دمشق وباقي الدول وقد يوفر فرصة لسوريا للخروج من عزلتها الطويلة، لافتاً إلى أن الأثر الكبير لتعليق العقوبات سيظهر سريعاً وبشكل خاص على الليرة السورية و القطاعات الحيوية " صحة، تعليم ، اتصالات ، وغيره، إضافة إلى تدفق الاستثمارات الخارجية وتحويلات العملة الصعبة.

وذكر الخبير الاقتصادي أن القطاع المصرفي سيكون من أول المستفيدين عبر عودة نشاط التحويلات المالية ودعـم الاقتصاد المحلي، كـذلك يسهم بعودة ملايين المغتربين السوريين، ما يعزز احتياطات المصرف المركزي ودعم قيمة الليرة، مؤكداً أن قطاع الاستثمار سيعرف نقلة نوعية مع عودة المستثمرين الأجانب والسوريين المغتربين وربما دول إقليمية.

وتوقع الخبير الاقتصادي أنه على المديين المتوسط والبعيد سيكون هناك تدفق أموال ضخمة على الاستثمار والإعـمـار، ما سيمنح الاقتصاد الـسـوري فرصة التوسع، والدخول للأسواق العالمية والبدء في تطوير القطاعات الرئيسية لاسيما النفط والطاقة والبنية التحتية.

وختم القربي بالقول: إن هذا القرار يأتي لفتح الباب لمرحلة مفصلية من الانفتاح الاقتصادي والسياسي، ويعيد الأمل بمسار إعادة الإعمار وإنهاء العزلة الدولية التي عاشتها سوريا لسنوات عجاف طويلة.

الحرية – آلاء هشام عقدة

أزالـت الولايات المتحدة الأمريكية يوم أمس رسمياً قانون قيصر، في خطوة تاريخية تمثل نقطة تحول استراتيجية للاقتصاد السوري بعد سنوات من القيود والعزلة الدولية، ويؤكد الصناعي والخبير الاقتصادي حسن أندرون أن هذه الخطوة ستُعيد تفعيل نظام Swift للتحويلات البنكية الدولية، ما يتيح للمصارف السورية إرسال واستقبال الأموال مباشرة عبر القنوات الرسمية، بعد أن ظل القطاع مقيداً في التعاملات المالية مع الخارج.

ويضيف أندرون أن إعادة الربط بشبكة Swift لن تكون مجرد خطوة تقنية، بل رافعة أساسية لتعافي الاقتصاد السوريو عودته النظام المالي العالمي، من خلال تمكين المستثمرين المحليين والأجـانـب من تحويل رؤوس الأمـوال بطريقة آمنة وشفافة، وزيـادة الثقة بالقطاع المالي، وتقليل اللجوء للتحويلات غير الرسمية.

تنشيط سلاسل التوريد

يعتبر رفع العقوبات عاملاً حاسماً في تنشيط سلاسل التوريد، إذ سيمكن الشركات من استيراد قطع الغيار، خدمات الصيانة، والتجهيزات التقنية الحديثة التي كان الحصول عليها واستيرادها شبه مستحيل خلال سنوات الحصار الاقتصادي.

ويشير أنـدرون إلى أن هذا الانفراج سيخفض كلفة المواد الأولية، ويتيح للمصانع تحسين جودة منتجاتها، ويزيد قدرتها على المنافسة محلياً ودولياً، كما سيعزز استدامة خطوط الإنتاج ويساعد في توسيع الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية، بما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل الوطني.

تحسين التجارة الخارجية

ويضيف أنـدرون أن رفـع القيود سيؤثر بشكل ملموس على قـطـاع الشحن الـبـحـري، حيث من المتوقع أن تنخفض أجور النقل في مرفأ اللاذقية لتصبح مماثلة لدول الجوار، ما يقلل تكلفة استيراد المواد الخام ويسرّع حركة التجارة الخارجية، ويؤكد أن انخفاض تكاليف الشحن سيجعل المنتجات السورية أكثر تنافسية في الأسواق الإقليمية، ما يعزز مكانة سوريا كمركز تجاري صناعي محلياً وإقليمياً.

بيئة ضريبية محفزة

وتتمتع سوريا اليوم بميزات ضريبية مشجعة، إذ تبقى معدلات الضرائب وفق القانون الجديد أقل من معظم الدول المجاورة، ما يجعلها بيئة مؤهلة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجالات الصناعة، التكنولوجيا، والخدمات اللوجستية. ويشير أندرون إلى أن هذه المزايا الضريبية، مجتمعة مع فتح القنوات المصرفية، توفر أساساً متيناً لإطلاق مشاريع صناعية وتجارية كبيرة، وتحفيز الاقتصاد الوطني بشكل شامل.

آفاق جديدة للنمو والابتكار

ويختم أندرون بالقول إن أهمية إزالة قانون قيصر لا تقتصر على تخفيف القيود الحالية، بل تمتد لتكون مدخلاً لإعـادة دمج الاقتصاد السوري ضمن النظام المالي العالمي، بما يمهد الطريق لمرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المستدام، واستعادة المعدات والتجهيزات التقنية المفقودة، وتحسين سلسلة القيمة الصناعية والخدمية في البلاد.

الحرية – مها يوسف

أوضح الدكتور محمود رجب المدرّس في كلية الاقتصاد بجامعة حمص ، أن سوريا واجهت خلال السنوات الماضية تحديات كبيرة نتيجة الحرب العسكرية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية، ما انعكس بشكل مباشر على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

هذه العقوبات الاقتصادية القاسية أدت إلى تراجع كبير في القدرات الصناعية، وخصوصاً في قطاع الطاقة، الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تسبب في تدهور البنى التحتية وتراجع كفاءة المنشآت الصناعية.

وإن القيود المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير كانت السبب الرئيسي في توقف العديد من المصانع والمنشآت عن العمل، نتيجة صعوبة تأمين قطع الغيار ومواد الصيانة والمكونات التقنية الضرورية، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، ما دفع عدداً من الصناعيين إلى نقل نشاطهم إلى خارج البلاد بحثاً عن بيئة إنتاج أكثر استقراراً.

أما اليوم ومع بدء رفع العقوبات الاقتصادية وتخفيف القيود على التعاملات التجارية والمالية، يؤكد الدكتور رجب أن الاقتصاد السوري يقف على أعتاب مرحلة جديدة من التعافي والنهوض، إذ بات من الممكن إعادة تأهيل المصانع وتحديث خطوط الإنتاج، وتوفير الخدمات الفنية والتقنية التي كانت شبه متوقفة خلال سنوات الحصار.

إن عـودة سلاسل التوريد العالمية إلـى السوق السورية ستؤدي إلى تسريع وتيرة النمو الصناعي، وتمكين المؤسسات الإنتاجية من مواكبة التطور التكنولوجي العالمي، ما ينعكس إيجاباً على رفـع الكفاءة والإنتاجية، ويسهم في اندماج الاقتصاد السوري مجدداً ضمن المنظومة الاقتصادية الدولية.

ويخلص الدكتور رجب إلى أن تحسين بيئة الأعمال وتوسيع نطاق التبادل التجاري سيساعدان في خفض تكاليف الإنتاج والنقل، ويعززان فرص الاستثمار والتشغيل، بما يمهد الطريق أمـام نمو مستدام وتنمية اقتصادية شاملة في المرحلة المقبلة.

الحرية
العدد 07 | السنة الأولى | الثلاثاء 11 تشـرين الثاني 2025 م

مؤشرات انفتاحية مبشرة للاقتصاد السوري بعد لقاء الرئيس الشرع في البيت الأبيض

الحرية – باسم المحمد:

شكلت زيارة السيد الرئيس أحمد الشرع إلى البيت الأبيض محطة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية لسوريا، إذ تتجاوز هذه الزيارة كونها حدثًا رمزيًا لتصبح مؤشرًا واضحًا على نجاح الدبلوماسية السورية في تعزيز حضورها الإقليمي والدولي بعد سنوات من التحديات والأزمات.

لقد أثبتت سوريا، تحت قيادة الرئيس الشرع، أنها لم تعد مجرد "ملف" تُدار حوله الصراعات الإقليمية والدولية، بل أصبحت دولة فاعلة تمتلك القدرة على التأثير في مسارات الأحداث، وشريكًا استراتيجيًا يمكن الاعتماد عليه. هذا التحول يعكس مدى الذكاء في إدارة السياسة الخارجية السورية، التي تمكنت من تحقيق توازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات التعاون الدولي.

إن هذه القفزة النوعية في مكانة سوريا الدولية لا تخدم مصالحها فقط، بل تصب في مصلحة المنطقة بأكملها، فعندما تصبح سوريا مستقرة وفاعلة يمكنها أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاستقرار الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، ودعم عملية التنمية في محيطها. كما أن هذه الخطوة تفتح آفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي، وتؤكد على قدرة الدولة السورية على استعادة سيادتها ومكانتها على الساحة الدولية.

زيارة الرئيس الشرع للبيت الأبيض ليست نهاية الطريق، بل بداية مرحلة جديدة من الفاعلية والسيادة والشراكة الدولية الحقيقية، فهي تضع سوريا في قلب الحوار العالمي، وتبرز نجاح الدبلوماسية السورية في تحويل التحديات إلى فرص، لتؤكد للعالم أن دمشق قادرة على أن تكون لاعبًا رئيسيًا ومسؤولًا في صنع المستقبل الإقليمي والدولي.

مؤشرات مبشرة

نوه وزير المالية والاقتصاد السابق في الحكومة السورية المؤقتة، والأكاديمي الدكتور عبد الحكيم المصري بداية بأن ما حصل أمس هو تمديد لتعليق العقوبات في المجالات الإنسانية، أي إن العقوبات لم تُرفع بشكل كامل، إذ يتطلب ذلك موافقة الكونغرس الأمريكي بمجلسيه الشيوخ والنواب، ليصدر بعدها الرئيس الأمريكي قراراً برفع العقوبات.

لكن الأمر الإيجابي، بحسب المصري في تصريحه لـ"الحرية"، هو أن مجلس الشيوخ وافق بأغلبية ٧٧ صوتاً من أصل ١٠٠ على رفع العقوبات وإعادة الموازنة الموجودة ضمن وزارة الدفاع، وتم رفع القرار إلى مجلس النواب لإعادة دراسته وإقراره.

وأشار المصري إلى أن الرئيس الشرع التقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، الذي كان معارضاً سابقاً لرفع عقوبات "قانون قيصر"، إلا أن تصريحاته بعد اللقاء أظهرت تغير وجهة نظره، وهو ما يُعد مؤشراً كبيراً على احتمال رفع العقوبات بشكل كامل.

فرص استثمارية كبرى في الأفق

إذا ما تم رفع العقوبات، يؤكد المصري أن سوريا تمتلك فرصاً استثمارية واسعة في مجالات إعادة الإعمار، والبنى التحتية، والنفط، والسياحة وغيرها، خاصة بعد إزالة الطغمة الحاكمة التي كانت تستأثر بكل شيء.

الدكتور عبد الحكيم المصري:

وزير المالية والاقتصاد السابق في الحكومة السورية المؤقتة

> **العديد من المستثمرين الدوليين والعرب والمحليين أعلنوا عن رغبتهم في الاستثمار لكن كانت لديهم مخاوف من العقوبات**

وأضاف أن العديد من المستثمرين الدوليين والعرب والمحليين أعلنوا عن رغبتهم في الاستثمار داخل سوريا، لكن كانت لديهم مخاوف من العقوبات، مشيراً إلى أن إزالة هذه العقبة ستفتح الباب أمام انفتاح استثماري كبير.

وأوضح المصري أن المستثمر يحتاج إلى بيئة استثمارية آمنة، ومن أهم شروطها رفع العقوبات الخارجية وتوفير تسهيلات من قبل الدولة، ضمن ضوابط محددة. كما شدد على تشجيع المستثمرين السوريين في الخارج، الذين استثمروا في دول مثل تركيا ومصر والأردن ما بين ٦٠ إلى ٧٠ مليار دولار، على العودة للاستثمار في وطنهم من خلال ضمان العدالة وإنشاء محاكم استثمارية متخصصة أو مراكز تحكيم سريعة البت في النزاعات التجارية.

العودة إلى نظام "سويفت"

وأشار المصري إلى أنه في حال إلغاء العقوبات، سيرتبط النظام المصرفي السوري أتوماتيكياً بنظام "سويفت" للحوالات المالية الدولية، لكنه لفت إلى وجود ضرورة لإبعاد بعض المساهمين الكبار الخاضعين للعقوبات عن مجالس إدارات المصارف الخاصة وتجميد حصصهم، تمهيداً لعودة سوريا إلى النظام المالي العالمي.

كما دعا إلى تطوير القطاع المصرفي السوري ليتوافق مع متطلبات لجنة بازل في مجالات إدارة المخاطر والسيولة ورأس المال، بما يسهل حركة الحوالات ويقلل التكاليف والمخاطر التي كان يتعرض لها المستثمرون.

استقرار سعر الصرف

وحول سعر الصرف، أوضح المصري أن الخطر لا يكمن في انخفاض قيمة الليرة السورية، بل في عدم استقرارها، وهو ما يتطلب تحقيق استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي. وأكد أن رفع العقوبات سيساهم في الحد من السوق السوداء وتقليص الفارق بين سعر شراء الدولار وسعر بيعه، ما سينعكس إيجابًا على استقرار سعر الليرة السورية.

التعاون مع البنك الدولي والمشروعات الصغيرة

أوضح المصري أن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في ضمان الاستثمارات الدولية ضد المخاطر السياسية، داعيًا إلى التنسيق مع البنك الدولي لتشجيع الاستثمارات الخارجية والاستفادة من القروض التنموية التي يقدمها، شريطة حسن إدارتها من قبل الدولة بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

كما دعا الأكاديمي الاقتصادي إلى دعم المشروعات الصغيرة وتمويلها بشروط ميسرة، والاستفادة من الانفتاح التجاري المتوقع بعد رفع العقوبات.

وأشار إلى ضرورة توفير حاضنات تسويقية وإنتاجية لهذه المشاريع، بحيث تصبح منتجاتها مدخلات للمشروعات الاستثمارية الكبرى، ما يحقق تكاملاً بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

تحسن التصنيف الائتماني

وفي ختام حديثه، أكد الدكتور المصري أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي سيؤدي إلى تحسن التصنيف الائتماني لسوريا من قبل وكالات التصنيف الدولية، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين، ويعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمواطن السوري.

فمع مؤشرات رفع العقوبات وتزايد الثقة الدولية، تبدو سوريا مقبلة على عهد من التعافي والتنمية والاستقرار، ما يجعلها وجهة واعدة للاستثمار في المنطقة.

«الرهان القادم» عودة الأمـوال المهاجرة للمساهمة في أعمال التنمية والإعمار

الحرية – مركزان الخليل

ما حصل من إنجازات مؤخراً، من مؤتمر البيئة مـروراً بمجلس الأمن وقرار رفع العقوبات، وصولاً إلى واشنطن، وزيارة الرئيس الشرع لها، وقبل ذلك إنجازات كثيرة تؤكد جدية الدولة السورية، تواصلها مع العالم الخارجي، بقصد تعزيز فرص التعاون الاقتصادي والتجاري، وخاصة مع الدول العربية والأجنبية الصديقة، التي تحمل الجدية نفسها في التعاون ورسم خريطة طريق، يتم من خلالها ترجمة الاتفاقيات، وبروتوكولات التعاون التي وقع الكثير منها، بقصد تأمين بنية صحيحة، تبني عليها الدولة السورية، أولى خطوات إعادة إعمار البناء وفق مستويين: الأول اقتصادي والثاني بناء ما دمرته الحرب، من بنية تحتية وخدمية وغيرها.

الرهان القادم.. عودة الأموال المهاجرة

وهذا الأمر يمكن تحقيقه وفق رأي الخبير الاقتصادي "محمد الحـلاق" من خـلال جـذب الاستثمارات الضخمة، لكنها لن تحقق المطلوب، دون تهيئة بيئة عمل مشجعة لهذه الاستثمارات، تسمح لها بنقل التكنولوجيا المتطورة، والكفاءات العلمية، التي تستثمر في هذه البيئة، وتشجعها على نقلها، ووضعها في خدمة العملية الإنتاجية التي تؤمن فرص الاستثمار، والريعية الاقتصادية المطلوبة.

لكن الأمـر الـذي نعول عليه جميعاً "حكومة وشعباً وفعاليات أهلية واقتصادية" هو عودة الأمـوال السورية المهاجرة، والخبرة والعقول العلمية، والكفاءات التي ساهمت في نمو اقتصادات بلدان مختلفة، ولكن هذا لن يتم في رأي " الحلاق" إلا بتوفير البيئة المشجعة والتي تعتبر العنصر الأهم المساهم في زيادة سرعة دوران عجلة الإنتاج، وما يرافقها من منعكسات إيجابية على أرض الواقع، لكن نحن اليوم لا نريد فقط عودة رأس المال، بل نريدها مع عودة الفكر المنتج، فالصناعيون السوريون الذين استثمروا خـارج البلاد، ونجحوا في أعمالهم بإمكانهم العودة، وممارسة أعمالهم نفسها وتحقيق النجاحات المطلوبة.

من باب الأولى بأموالنا

وبالتالي ما يحدث اليوم من اهتمام عالي المستوى من تغيير للحالة الاقتصادية الراهنة يؤكد جدية الحكومة السورية في تأمين البيئة التي نراها مشجعة لعودة رؤوس الأموال السورية المهاجرة، والتي ساهمت ببناء امبراطوريات اقتصادية، من الأولى أن يكون ذلك على الأرض السورية، ومساهمتها بصورة مباشرة ببناء اقتصاد وطني، قادر على البقاء ضمن الاقتصادات العالمية، وهذا لن يتم إلا بالدخول من باب إعادة الإعمار، لما خربته سنوات الحرب من بنية تحتية وخدمية، على مبدأ " من باب الأولى بأموالنا" للاستفادة منها في تحقيق رفاهية الشعب واستقرار الدولة.

عقلية الإدارة والشفافية المطلوبة

ويـرى "الحلاق" كل ذلك يمكن تحقيقه من خلال تغيير العقلية التي تدير قوة العمل وقبلها الاستثماري، لاسيما لجهة الإدارة الشفافة والنظيفة، ومعالجة مواقع الخلل والفساد، وهـذا لن يتوافر إلا من خـلال عقلية خاصة تتمتع بالكفاءة العالية، وتغيير مكونات العلاقة الإنتاجية، والتي تحتاج للتعديل في معظم مكوناتها منها على سبيل المثال تعديل قانون العمل، من خلال الخبرات المتوافرة، لأنها الأكثر معرفة ودراية في المواد، التي تحتاج للتعديل، إضافة إلى تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، والحفاظ على حقوق العمالة المشغلة لقوة الإنـتـاج ، ووجـوب تعديله بما يتناسب وحجم العمل وخطورته، من دون أن ننسى ضريبة الدخل غير العادلة حتى الآن، وغير منصف بالنسبة للعمالة، أي إنه هناك جملة من الإجراءات تحتاج للتعديل بما يتفق مع التطورات الجديدة، والمتسارعة على المستوى الاقتصادي والخدمي وقبلها، حالة التغيير في السياسة الخارجية التي تؤمن حرية العمل فيما ذكر.

عوائد اقتصادية ينتظرها الجميع

هـذا الـحـراك الإيـجـابـي على المستوى الاقـتـصـادي والسياسي خلال الفترة الأخيرة، سجل ارتياحاً هاماً، ليس على المستوى الحكومي والرسمي فحسب، بل على المستوى الشعبي والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والأهلية، أي كل مكونات المجتمع السوري، وهذا الأمر في رأي" الحلاق" لابد من تحقيق نتائج إيجابية ينتظرها الجميع، في مقدمتها دخول الاستثمارات التي من شأنها تغيير المعادلة في سوق العمل، وتحقيق الريعية الاقتصادية المطلوبة، لكن هـذا بـدوره يحتاج لبيئة منظمة موفرة لعناصر الربح، ومولدة لفرص الإنتاج، تتحكم بتوازن قانون السوق " العرض والطلب" وبالتالي جملة هذه المعطيات تشكل عامل جاذب للاستثمار، لكن المشكلة الأهم التي تعترض الجميع، تكمن في تدني مستويات الدخل، فإذا لم يتم تحسين هذا المستوى، وتعزيز القدرة الشرائية وتحقيق فائض منها، والأهم مراعاة الخبرات والكفاءات الوطنية، التي رفضت مغادرة البلاد خلال سنوات الحرب، والاستفادة منها في تحريك قوة العمل الوطنية، نجد من الصعوبة بمكان تحقيق العوائد الاقتصادية المطلوبة، والتي تحاكي في أهميتها مستوى التغيير الذي يتم على كل الصعد الداخلي منها والخارجي.

رفع العقوبات يمهد لفرص استثمار كبيرة في سوريا

الحرية – فادية مجد

بين الكاتب والمحلل السياسي نزار فجر بعريني أنه من الضروري معرفة الفرق بين رفع العقوبات وتوفير بيئة استثمارية ضامنة ، فرفع العقوبات على المستوى القانوني والمالي ، يعني إزالـة القيود التي فرضتها دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على مؤسسات الدولة السورية أو على الأفراد والشركات داخلها ، وتشمل هذه العقوبات عادة حظر التحويلات البنكية الدولية، وتجميد أموال مسؤولين أو رجال أعمال، ومنع استيراد أو تصدير سلع معينة، وحظر الاستثمار أو التعامل التجاري مع جهات سورية.

ولفت بعريني إلى أن رفع هذه العقوبات يعني السماح بإجراء التحويلات البنكية، وتحريك رؤوس الأموال المجمدة، وتسهيل التصدير إلـى سـوريـا، وتمكين الشركات والبنوك الأجنبية من التعامل معها دون خوف من التعرض لعقوبات دولية.

والـسـؤال الـذي يـطـرح نفسه؛ هـل رفع العقوبات يعني أن المستثمرين سيأتون فوراً ؟

هنا تتبيّن أهمية توفير بيئة سورية استثمارية ضامنة، وهي بيئة لا تُبنى فقط على رفع العقوبات، بل على شروط داخلية تتعلق بالوضع السوري الخارج من حقبات طويلة من الاستبداد والحروب، والذي يواجه تحديات إعادة توحيد الجغرافيا والسلطة ، موضحاً أن هذه الشروط تشمل استقراراً سياسياً وأمنياً يضمن عدم وجود حرب أو مخاطر على الممتلكات، وشفافية قانونية تحمي المستثمر من الفساد أو المصادرة، ونظاماً قضائياً مستقلاً ، يمكنه حل النزاعات بعدالة، وبنية تحتية وخدمات فعالة مثل الكهرباء والإنترنت والنقل، بالإضافة إلى ثقة بالعملة المحلية واستقرار اقتصادي.

و من المهم أن نعي أن هذه العوامل غير مرتبطة مباشرة بظروف رفع العقوبات، ولا يمكن للعقوبات الخارجية وحدها أن تغيّرها، لأنها تتعلق بسياسات النظام الداخلي وإدارة الدولة، لذلك أرى أنه من الـمـمـكـن وضـع خـارطـة طـريـق عملية ومفصلة لخلق بيئة استثمارية ضامنة، قابلة للقياس، مع أولويات زمنية، تتضمن إجـراءات قابلة للتنفيذ مـن قبل جميع الأطـراف المعنية، على صعيد الحكومة، والمؤسسات، والسوق، والمستهلك.

واقترح بعريني ستة إجراءات فورية ينبغي على الحكومة العمل عليها وهي إصدار بيان عام يضمن حماية الأرباح وعـدم المصادرة لمدة محددة، إطلاق نافذة إلكترونية موحدة لتسجيل الـشـركـات وتـراخـيـص الاستثمار، تشكيل لجنة تحكيم تجارية مستقلة تعمل فوراً، تقديم حزمة حوافز ضريبية واستيرادية لـقـطـاعـات ذات أثـر سـريـع مـثـل الطاقة والاتصالات والغذاء، فتح خط اتصال مباشر مع غرفة تجارة دولية أو مجلس أعمال إقليمي لبناء قنوات ثقة، وإطلاق حملة شفافية علنية تتضمن نشر قواعد الاستثمار وحالات استرداد الأموال والشكاوى المحلولة.

وختم بعريني بالقول إنـه لا تنحصر الـمـخـاوف بمستوى الـوعـي الحكومي لشروط نجاح بيئة استثمارية ضامنة وآمنة، بل بقدرتها وجديتها على القيام بإصلاح داخلي يشجع ويجذب المستثمرين فعلياً، ويوفر شروطاً تجعل الاستثمار آمناً ومربحاً ، فالضمان الحقيقي ليس وعـداً واحـداً، بل سلسلة إصـلاحـات ومؤسسات تعمل باستمرار، ويمكن تحقيق ثقة المستثمرين خلال سنوات إذا توفرت الإرادة السياسية والشفافية ومؤسسات فعالة .

الحرية
العدد 07 | السنة الأولى | الثلاثاء 11 تشـرين الثاني 2025 م

الرئيس الشرع يعقد اجتماعاً موسّعاً مع الجالية السورية في الولايات المتحدة

الحرية

عقد الرئيس أحمد الشرع، مساء أمس، اجتماعاً موسّعاً مع الجالية السورية في العاصمة الأميركية واشنطن، بحضور وزير الخارجية والمغتربين أسعد حسن الشيباني، والمُوفد الأميركي الخاص إلى سوريا توماس براك

وأكـد الـرئيـس الـشـرع خـلال الاجـتـمـاع أهمية ارتـبـاط السوريين في الخارج بوطنهم سوريا، ودورهـم في نقل الصورة الحقيقية عنها والدفاع عن قضاياها العادلة، منوهاً بجهودهم ومبادراتهم التي تعبّر عن انتمائهم العميق واعتزازهم بوطنهم.

واسترجع الرئيس الشرع في كلمته ذكريات النصر الذي تحقق قبل نحو ١١ شهراً، وأكد أن تلك الصفحات تمثّل فصلاً مضيئاً في مسيرة الوطن، مبيناً أن الإنجازات التي تحقّقت خلال هذه الفترة سواء داخلياً أو خارجياً كثيرة، وتدلّ على عزم الدولة وشعبها على المضيّ قدماً في إعادة البناء وتجاوز التحديات.

من جانبه، قـدّم الشيباني كلمة مقتضبة شكر فيها الجالية على مساهمتها ودورها في دعم الوطن من الخارج، مؤكّداً أن الحكومة تولي المغتربين جلّ الاهتمام وتفتح أبواب التواصل معهم.

بدوره ألقى السفير توماس براك مداخلة أشاد فيها بدور الجالية السورية في تعزيز العلاقات بين سوريا والمجتمع الدولي، وأكد حرص الولايات المتحدة على دعم المبادرات التي تُسهّل عودة سوريا إلى المحيطين الإقليمي والدولي.

وقدم عدد من المشاركين في الاجتماع من أبناء الجالية السورية آراءهم ومواقفهم، حيث ردّ عليها الرئيس الشرع بشفافية، معبّراً عن تقديره لمشاركتهم وحرصهم.

في نهاية اللقاء، دعا الرئيس الشرع الحاضرين إلى إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع الحكومة السورية، والتفاعل الإيجابي مع البرامج الوطنية التي أطلقتها الدولة من خلال وزارة الخارجية والمغتربين، مجدّداً الدعوة إلى المزيد من الالتزام والمسؤولية تجاه الوطن.

وكان الرئيس الشرع التقى في وقت سابق اليوم ممثلي المنظمات السورية الأمريكية، لمتابعة أوضاع السوريين في المهجر وتعزيز التواصل معهم، وأشاد بمساهمات الجالية السورية وممثلي هذه المنظمات في تعزيز الوعي بالقضايا السورية، وتعزيز الانتماء وتعميق الروابط مع الوطن الأم.

ومن المقرر أن يلتقي الرئيس الشرع مع الرئيس دونالد ترامب يوم غدٍ الإثنين في البيت الأبيض.

وزير الخارجية الأمريكي يعلن تعليق عقوبات قيصر على سوريا لدعم جهود إعادة الإعمار

الحرية

أصـدر وزيـر الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، قـراراً يقضي بتعليق العقوبات المفروضة على سوريا بموجب قانون «قيصر»، وذلك بهدف دعم جهودها في إعادة بناء اقتصادها، واستعادة علاقاتها مع الشركاء الدوليين، وتعزيز فرص الازدهار والسلام لجميع مواطنيها.

وأوضح روبيو، في بيان نشره موقع وزارة الخارجية الأمريكية اليوم، أن «الوزارة تواصل تنفيذ وعد الرئيس دونالد ترامب بمنح الشعب السوري فرصة لتحقيق السلام والازدهار الدائمين»، مشيراً إلى أن القرار جاء استناداً إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية عقب سقوط نظام الأسد.

وأضاف أن وزارة الخارجية، بالتعاون مع وزارتي الخزانة والتجارة، أصدرت بياناً توضيحياً يشرح للقطاعين العام والخاص تفاصيل تخفيف العقوبات وضوابط التصدير التي أقرتها الحكومة الأمريكية حتى الآن، كما يحدد الأنشطة المسموح بها وغير المسموح بها في التعامل مع سوريا.

وكانت وزارات الخارجية والتجارة والخزانة الأمريكية قد أعلنت، في بيان مشترك، تعليق العمل بقانون «قيصر» لمدة ١٨٠ يوماً، مع استثناء المعاملات الخاضعة للعقوبات مع روسيا وإيـران، مؤكدة السماح بنقل معظم السلع الأمريكية المنشأ للاستخدام المدني، إضافة إلى البرمجيات والتكنولوجيا، إلى سوريا أو داخلها، دون الحاجة إلى ترخيص مسبق.

مديرة صندوق النقد الدولي:

لقائـي بالرئيس الشـرع مصدر فخر وسـرور

الحرية

أكدت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا أن اللقاء الـذي جمعها بالرئيس أحمد الشرع في واشنطن كان مصدر فخر وسـرور، معربة عن عزم الصندوق المساعدة في دعم التحول الاقتصادي في سوريا.

وقالت جورجييفا في منشور على منصة «x»: «لقد كان مصدر سرور أن أرحب بالرئيس أحمد الشرع في صندوق النقد الـدولـي، وقـد ناقشنا التحول الاقتصادي الذي يحتاجه السوريون ويستحقونه، والـذي تجعله حكومته ممكناً الآن، كما جددتُ التأكيد على استعداد الصندوق لتقديم المساعدة، من خلال دعمنا الفني والتقني الحالي للمؤسسات الرئيسية في سـوريـا». وخـلال زيـارتـه الحالية إلى الولايات المتحدة اجتمع الرئيس الشرع أمس في مقر صندوق النقد الدولي بواشنطن، مع جورجييفا، بحضور وزيـر الخارجية والمغتربين أسعد حسن الشيباني، وجرى خلال الاجتماع بحث أوجه التعاون المحتملة بين سوريا وصندوق النقد الدولي لتعزيز عجلة التنمية والتطوير الاقتصادي في البلاد.

الشرع في واشنطن.. نقطة تحوّل لإعادة الإعمار ووصل ما انقطع مع أقوى مراكز القرار الاقتصادي عالمياً

الحرّية– هبا علي أحمد

تُعدّ زيارة الرئيس أحمد الشرع إلى واشنطن نقطة تحوّل استراتيجية في مسيرة إعادة إعمار سوريا واقتصادها، وتحمل في طيّاتها دلالات إيجابية قوية تدعم تعزيز علاقات التعاون الدولي والإقليمي.

جسر اقتصادي – وطني/ دولي

وأشار المستشار والخبير الاقتصادي الدكتور زياد أيوب عربش، إلى أن زيارة الرئيس الشرع تمثل جسراً اقتصادياً وطنياً ودولياً، حيث تتلاقى طموحات سوريا المشروعة مع فرص الدعم الدولي والإقليمي في مشهد جديد مفاده انتعاش اقتصادي واسع ومتوازن.

وقال الدكتور عربش في تصريح لـ«الحرّية»: تعكس الزيارة محاولات تحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية لدعم التعافي السوري، وتسلط الضوء على الحاجات الفعلية لسورية في ضوء استمرار التحدّيات القانونية والعقوبات مثل قانون «قيصر» التي تعيق الاستثمار المباشر في البلاد رغم بعض التخفيفات بما يخص قانون المساعدات الخارجية (**FAA**) حيث من المتوقع أن يتم التصويت إيجابياً على إلغاء « قيصر» مع نهاية العام الحالي.

بمعنى آخر فإن الزيارة على الصعيد الاقتصادي تأثرت بشكل مباشر بالمرحلة الحاسمة الحالية لرفع العقوبات الاقتصادية التي كانت تحاصر الاقتصاد السوري لعقود.

ويرى عربش أن رفع هذه العقوبات في مراحلها النهائية، يُعتبر مدخلاً حاسماً لتحسين مناخ الاستثمار وفتح أبواب واسعة أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وبما يُسهم في جذب المستثمرين البارزين الذين كانوا يرون في العقوبات عقبة كبيرة تعوق دخولهم إلى السوق السورية، مضيفاً: يدعم هذا السياق مجمل المستثمرون الإقليميون الرئيسيون، لا سيما قطر وتركيا والسعودية، الذين أبدوا التزامهم الفعلي بالمشاركة في جهود إعادة الإعمار من خلال ضخ استثمارات ضخمة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية الحيوية، فضلاً عن الدعم الفني والخبرات التي تلتقي مع خطط الدولة السورية لتحديث اقتصادنا الوطني وتنويعه.

فهذه الدول الإقليمية تعمل بتنسيق متقدم مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدورها تبدي مؤازرة عبر تشجيع دخول الشركات الأمريكية والدولية إلى السوق السورية، ما يوفر فرصة فريدة لتعزيز الاستثمار والتكنولوجيا والنقل إلى سوريا، ويُساهم في بناء بيئة اقتصادية تنافسية.

ولفت الخبير الاقتصادي إلى أنه يُمكن للتنسيق الدولي والإقليمي المذكور أن يخلق دينامية اقتصادية جديدة من خلال فتح قطاعات استراتيجية كانت مقيدة، مثل قطاع الطاقة، النقل، والصناعات التحويلية، ما يدعم بدوره الأهداف الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل واسعة للشباب السوري.

إضافة إلى ذلك، فإن تحسين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عبر تنشيط الشراكات الاقتصادية المتعددة الأطراف يُعد خطوة أساسية لرسم خارطة طريق واضحة لإعادة الإعمار وتحقيق تعافي اقتصادي متكامل.

المقدمات الاقتصادية

ويربط الدكتور عربش الزيارة بالخطوات الاقتصادية التي اتخذتها سوريا مؤخراً وقبل الزيارة، إذ أعلن الرئيس الشرع وقبيل الزيارة عن جذب استثمارات بقيمة ٢٨ مليار دولار منذ بداية العام، مُتسائلاً: كيف يمكن ربط ذلك بمساعي الدبلوماسية الاقتصادية السورية بتفعيل الشركات مع الدول المؤازرة لسوريا؟

يُجيب الخبير الاقتصادي: بالفعل كان التركيز على أن الاستثمار هو الطريق الأمثل الذي اختارته سوريا لإعادة الإعمار بدلاً من الاعتماد على المساعدات، وتشمل هذه الاستثمارات قطاعات عدة وعلى رأسها مشاريع البنية التحتية، الطاقة، وتطوير مشاريع حيوية كشبكة مترو في دمشق وتوسعة مطار دمشق، إلى جانب استثمارات سعودية وإماراتية وتركية في مجالات الطاقة والعقارات.

ويعكس الرقم الذي أعلنه الرئيس الشرع في السياق الاستثماري طموحاً كبيراً وانفتاحاً اقتصادياً جوهرياً بعد سنوات طويلة من الحرب والتدمير، لكنه عملياً قد يغلب عليه الطابع الرمزي في العديد من المشاريع، إذ قد لا تصل نسبة العقود الموقعة إلى نصف هذا الرقم لأسباب تتعلق بظروف المشروع، جدية المستثمرين، التمويل، والتنفيذ، مع ذلك، هناك مشاريع بدأت فعلياً وتتطلب وقتاً لنرى نتائجها.

وفي سياق المقدمات الاقتصادية ذاتها، برز الحديث عن ضخ صندوق قطر للتنمية للتدفقات المالية في مشاريع التعافي بسوريا، بما يعكس خطوات ملموسة في دعم التعافي الاقتصادي، وإذا أخذنا هذا الموضوع ربطاً في سياق زيارة الرئيس الشرع إلى واشنطن، عملياً فإن ضخ صندوق قطر للتنمية لتدفقات مالية في مشاريع التعافي في سوريا (قطاع الكهرباء والطاقة) وبمساهمات بلغت لتاريخه حوالي ٢٤٢ مليون دولار (منها ٩٧ مليون دولار لشركة UCC Petroleum Trading LLC لبناء وتشغيل ثمان محطات كهرباء جديدة بقدرة إجمالية تبلغ ٥٠٠٠ ميغاواط، و٦١ مليون دولار لشركة الكهرباء الوطنية الأردنية NEPCO لتمويل توريد الغاز عبر خط الغاز العربي) يعتبر في غاية الأهمية فهذه الجهود تُسهم بشكل مباشر في تعزيز البنية التحتية للطاقة في سورية، ما يساعد على إعادة تفعيل الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات الأساسية.

الاستفادة من الزخم

ولدى السؤال حول كيفية الاستفادة من الزخم الدولي والإقليمي تجاه سوريا وترجمة الاستثمارات إلى واقع؟

يوضح الدكتور عربش أنه يجب أن تركز الدولة على بناء قطاع كهرباء قوي ومستدام كأولوية في إعادة الإعمار، فالتركيز على الطاقة يشكل نقطة انطلاق أساسية لكل القطاعات الأخرى في الاقتصاد والتنمية، تليه المشاريع الحيوية للبنية التحتية كالطرق والموانئ، والأهم خلق مناخ استثماري يحمي الاستثمارات ويضمن استمراريتها، مع تكامل تطوير البنية التحتية الاجتماعية مثل الصحة والتعليم لتعزيز النمو والتنمية المستدامة.

وفي السياق ذاته نوّه الخبير إلى دور القيادة السياسية في كل من السعودية وقطر وتركيا الهام ليس فقط في ضخ الاستثمارات والمساعدات بل الأهم من ذلك مد سوريا بالعون التقني والخبرات التي هي بحاجة ماسة لها.

توقعات مستقبلية

في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية، ستبرز الحاجة لأن تلعب المؤسسات دوراً محورياً في تنظيم وتحفيز الاستثمارات عبر تفعيل الأطر القانونية والضريبية وتحسين البيئة التنظيمية لجذب المستثمرين، حسب عربش.

كما ستعتبر التكنولوجيا عنصراً أساسياً في تحديث القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد تقنيات ذكية في الطاقة والبنية التحتية وتحسين كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية.

وتوقع الخبير عربش أن يتزايد دور اقتصاديات المكان عبر استغلال الموارد المحلية والمميزات الإقليمية لتعزيز التنمية المتوازنة، مع الاستفادة من موقع سوريا الجغرافي كممر تجاري بين الشرق والغرب.

هذه العوامل مجتمعة ستدعم إعادة إعمار أعمق وأكثر استدامة في عام ٢٠٢٦ وما بعده، رغم أن التركيز الحقيقي يجب أن يكون على المؤسسات والتكنولوجيا واقتصاديات المكان إلى جانب ضخ الاستثمارات المباشرة لضمان التنمية.

فرصة اقتصادية

من جهته، يرى الخبير الاقتصادي عمار موسى، أن زيارة الرئيس أحمد الشرع إلى واشنطن تأتي في لحظة حساسة من عمر الاقتصاد السوري، وتفتح باباً مهماً لإعادة وصل ما انقطع مع واحدة من أقوى مراكز القرار الاقتصادي في العالم.

ولفت موسى في تصريح لـ «الحرّية» أن هذه الزيارة تحمل بعداً سياسياً، لكنها في جوهرها فرصة اقتصادية يمكن أن تنعكس مباشرة على حياة المواطن إذا تم استثمارها بالشكل الصحيح، إذ تكمن أهميتها في أنها قد تمهّد لخطوات تعيد دمج سوريا تدريجياً في الاقتصاد العالمي، وتسمح بفتح قنوات التواصل مع البنك الدولي وصندوق النقد، إضافة إلى جذب استثمارات خاصة في قطاعات البنية التحتية، الطاقة المتجددة، والنقل.

وأشار الخبير الاقتصادي أنه من المتوقع أن يكون أحد أبرز الملفات على الطاولة هو ملف العقوبات. وفي حال تحققت تفاهمات أولية، قد نشهد:

–رفعاً جزئياً أو تخفيفاً لبعض العقوبات.

–توسيع الإعفاءات الإنسانية.

–تسهيلات في التحويلات والتجارة الخارجية.

–خفض تكاليف الشحن والتأمين للموانئ السورية.

هذه الخطوات «إن تمت» ستنعكس مباشرة على الأسعار، توفر المواد الأولية، وتحسن تدفق النقد الأجنبي.

الفائدة الحقيقية

لكنّ الفائدة الحقيقية للزيارة لا تتحقق تلقائياً؛ بل تحتاج حسب موسى إلى:

–تقديم رؤية اقتصادية واضحة وشفافة.

–تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.

–خطوات إصلاحية ولو محدودة تعزز الثقة الدولية.

–إدارة إعلامية مدروسة لهذه الزيارة كإشارة على انفتاح اقتصادي جديد.

باختصار، الزيارة تشكل نافذة أمل اقتصادية جديدة تساعد على كسر الجمود، وفتح الباب أمام مسار يخفف الضغوط المعيشية والمالية على السوريين إذا أحسن صانع القرار استثمارها، وفقاً لموسى، مع التأكيد على تعزيز الحوكمة والشفافية الإدارية لتعزيز المكاسب إن حصلت.

بصراحـــة

نحو اقتصاد دائري ..!

عمران محفوض

لـم يكن الحضور الـسوري الرفيع في قمة المناخ البرازيلية لمجرد عقد اللقاءات الـسياسـية، وتحقيق مـزيـد مـن الانـفـتـاح الدبلوماسي على الـعـالـم؛ بقدر مـا كان حضوراً وطنياً لإقناع الدول المشاركة بضرورة مساعدة سوريا في تنفيذ برامجها التنموية الهادفة إلى دفع عجلة التعافي الاقتصادي، وتحسين الـمـسـتـوى المعيشي لجميع السوريين؛ بما يتوافق مع الرؤية الجمعية الدولية الخاصة بخفض معدلات التلوث؛ وجـذب مشروعات استثمارية مهمة في مجال الطاقات المتجددة.

فسوريا التي عاشت في الموسم (٢٠٢٤–٢٠٢٥) واحداً من أسوأ مواسم الجفاف منذ نحو ٦٠ عاماً، وسط تراجع كبير في معدلات الهطول المطري، أدركت أن الأمن الغذائي الوطني في خطر متزايد، وحالات الفقر تقترب رويداً رويداً من نسبة التمام على ساحة البلاد دون تفريق بين ريف ومدينة، وأن المعاناة البيئية المحلية لا تنفصل عن الحالة العالمية، فكانت المبادرة إلى توجيه دعوة مفتوحة للمستثمرين العرب والأجـانـب المشاركين بالقمة ليكونوا شركاء في تحقيق رؤى سوريا التنموية خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

ولو عدنا إلى مصادر وزارة الزراعة لأدركنا حجم التأثير المناخي السلبي على سوريا حيث كشفت الـزراعـة أن نسبة العجز في كميات الأمطار عن المعدل السنوي الطبيعي بلغت نحو ٥٩ ٪، وأن لهذا الشح المطري تأثيراً مدمراً على الكثير من المحاصيل الزراعية، وفـي مقدمتها القمح، إضافة إلـى تراجع أعداد الثروة الحيوانية، وانخفاض مخزونات المياه الجوفية والسطحية، وتالياً اتساع رقعة الجفاف ودخول محافظات بالكامل في حالة العطش المزمن.

وطبعاً هـذا الـواقـع المناخي السيئ الذي تعيشه سوريا هو نتاج لظاهرة مناخية عمّت العالم منذ عقود بسبب تزايد الغازات المنبعثة عـن الأنشطة الصناعية والنقل وإنتاج الطاقة والغذاء، وإذا واصلت البشرية السير على هذا النهج فسيبلغ حجم الغازات الدفيئة المنبعثة نحو ٦٥ مليار طن بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالإشارة إلى ما ورد في دراسات دولية نـدرك أهمية المشاركة السورية في هذه القمة، حيث خلصت تلك الدراسات إلى اعتماد إستراتيجيات "الاقتصاد الـدائـري" في أربع قطاعات صناعية رئيسية فقط هي الأسمنت والصلب والبلاستيك والألمنيوم، لخفض انبعاثات الـغـازات الدفيئة العالمية بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠، فضلاً عن إمكانية اتباع ممارسات زراعية وصناعية متجددة تساعد على الحد مـن تأثير الجفاف على جميع مناحي الحياة.

ولـذلـك يـعـول الكثير مـن الـخـبـراء على مخرجات هذه القمة علها تكون أفضل من سابقاتها من حيث القرارات القابلة للتنفيذ والإجـــراءات المبرمجة مكانياً وزمنياً، كون الواقع البيئي العالمي أصبح في وضع مزرٍ لدرجة أن عكسه يحتاج إلـى إنفاق عشرات مليارات الدولارات سنوياً –معظمها مدور من قمم بيئية سابقة– للخروج من الأزمة المناخية الراهنة وتحسين البيئة بما يوفر لسكان الكرة الأرضية في المرحلة القادمة طقساً مناخياً أفضل؛ ربما تكون سوريا جزءاً منه.

الاستثمار الخارجي في سوريا..

هل يبني وحده اقتصاداً وطنياً متيناً؟

الحرية – نهلة أبوتك

مع سعي الدولة السورية بخطوات متسارعة لاستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية بعد تحقيق قدر من الاستقرار السياسي النسبي، يبرز سـؤال جـوهـري: هل يمكن للاقتصاد السوري أن ينهض اعتماداً على رؤوس الأموال الخارجية فقط؟

أم إن بناء اقتصاد وطني متماسك يستند إلى الإنتاج المحلي والطاقات السورية هو الطريق الحقيقي نحو الاستدامة الاقتصادية؟

الاستثمار الخارجي لا يكفي لبناء اقتصاد قوي

يرى الخبير الاقتصادي مهند الزنبركجي أن الاعتماد على الاستثمار الخارجي يشبه "التجديف بيد واحـدة"، فمهما كانت الاستثمارات الأجنبية مرنة وجذابة، فإنها لا تكفي وحدها للوصول إلى اقتصاد مستقر وآمن.

الجهود الحكومية لجذب الاستثمارات في سوريا

يشير الزنبركجي إلى أن الحكومة السورية تبذل جهوداً كبيرة في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة من خلال:

سنّ تشريعات اقتصادية جديدة.

تعديل قوانين الاستثمار.

تبسيط الإجراءات الإدارية.

ورغم أهمية هذه الخطوات، يؤكد أن نجاحها يحتاج إلى رؤية استراتيجية متوازية تدعم الإنتاج المحلي وتشجع المستثمرين السوريين أنفسهم على ضخ رؤوس أموالهم داخل البلاد.

فالاستثمار الخارجي مطلوب وضـروري، لكنه يجب أن يكون مكمّلاً لا بديلاً عن الاقتصاد الوطني المنتج.

يؤكد الزنبركجي أن الاستثمارات العربية والغربية الكبرى ما تزال متحفظة على دخول السوق السورية قبل رفع العقوبات الدولية وقانون قيصر، وهو شرط أساسي لأي نشاط اقتصادي واسع.

كما يشير إلى مجموعة من التحديات:

الحاجة إلى ضمانات قانونية ومحاكم اقتصادية مختصة.

ضرورة وجود هيئات حوكمة تعزز الشفافية وتحمي حقوق المستثمرين.

تطوير القطاع المصرفي الـسوري ليتماشى مـع النظم الإقليمية والعالمية، وتسهيل التحويلات المالية والتمويل الآمن.

الاستثمار الخارجي.. عائد مرتفع لا ينعكس دائماً محلياً

يرى الخبير أن العائد الأكبر من الاستثمار الخارجي غالباً ما يذهب إلى المستثمر نفسه، بينما يبقى الأثر المحلي محدوداً، إذ تخرج الأرباح خارج الحدود، ما يجعل الاقتصاد السوري عرضة للتقلبات وضعف الاستقلال المالي.

العلاقات الدولية المتقلّبة وتأثيرها على الاقتصاد السوري

تؤكد السنوات الأخيرة أن التقلبات السياسية الدولية قد تؤثر مباشرة على الاقتصاد، فكل تغيير في التحالفات أو المصالح قد يؤدي إلى عودة العقوبات أو تعليق الاتفاقيات الاقتصادية، ما يجعل الاعتماد على الخارج رهاناً محفوفاً بالمخاطر.

مهند الزنبركجي :
الخبيـــر الاقتصـــادي

> **العائد الأكبـر من الاستثمار الخارجي غالباً ما يذهب إلى المستثمر نفسه، بينما يبقى الأثر المحلي محدوداً**

مقومات بناء اقتصاد وطني سوري قوي

يشدد الزنبركجي على أن سوريا تمتلك مقومات داخلية كافية لبناء اقتصاد وطني متين إذا أحسن استثمارها، ومن أبرزها:

القطاع الزراعي: ركيزة الأمن الغذائي، وقادر على التصدير ودعم السوق المحلية عند تطويره بالتقنيات الحديثة.

القطاع الصناعي: خصوصاً الصناعات الغذائية والنسيجية والدوائية ذات الخبرة التاريخية والبنية التحتية القابلة لإعادة التشغيل.

الطاقة المتجددة: كالشمسية والرياح، لتقليل تكاليف الطاقة ودعم استقرار الإنتاج.

رأس المال البشري: الكفاءات السورية الماهرة والمنخفضة التكلفة تشكل نقطة جذب استثماري مهمة.

القطاع السياحي: بتنوعه البيئي والتاريخي والثقافي، يمثل مصدراً للعملة الصعبة ومحركاً للنشاط الاقتصادي.

أفكار لإنعاش الاقتصاد المحلي السوري

يقترح الزنبركجي مجموعة من الخطوات العملية لدعم الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الخارج:

١. تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحوافز ضريبية وتسهيلات تمويلية.

٢. إطـلاق صناديق دعـم وطنية بمساهمات رجـال الأعمال والمغتربين لتمويل مشاريع البنية التحتية والإنتاج المحلي.

٣. حماية الصناعات المحلية مؤقتاً للحد من الاستيراد وتعزيز التنافسية.

٤. تطوير التعليم المهني والتقني لتأهيل الكفاءات الشابة في الزراعة والصناعة والخدمات.

٥. توسيع التبادل التجاري الإقليمي مع الـدول الصديقة لتخفيف آثار العقوبات.

٦. الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كمسار يجمع بين التنمية المستدامة وحماية الموارد الوطنية.

نحو توازن اقتصادي وطني مستدام

يختتم الزنبركجي بالقول: إن الاستثمار الخارجي يجب أن يكون رافداً مساعداً لا أساساً للاقتصاد الوطني، مشدداً على أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي يبدأ من الداخل، من ثقة السوريين بقدرتهم على البناء والإنتاج.

فعندما يكون الاقتصاد الوطني قـوياً، يصبح الاستثمار الخارجي قيمة مضافة لا ركيزة بديلة.

«الكومسيك» فرصة استراتيجية لإعادة التموضع الاقتصادي وبناء شراكات تنموية ضمن الفضاء الإسلامي

الحرّية- هبا علي أحمد

في إطار الدورة ٤١ للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي "كومسيك"، استضافت إسطنبول الأسبوع الماضي اجتماعاً وزارياً خصص لبحث إعادة إعمار سوريا، بمشاركة وفد سوري رسمي رفيع المستوى.

وتُمثل عودة سوريا إلى منصة "الكومسيك" بعد سنوات من الغياب، إعادة إدماج سياسية واقتصادية ضمن المنظومة الإسلامية، كما تفتح الباب أمام شراكات تنموية واستثمارية متعددة الأطراف.

أشار الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، في تصريح لـ"الحرّية" إلى أن اجتماع "الكومسيك" الذي جرى مؤخراً في إسطنبول يُشكل نقطة تحوّل استراتيجية في مسار إعادة إعمار سوريا، ويتيح فرصاً اقتصادية ملموسة عبر التعاون الإسلامي، والدعم التركي، والاستفادة من التجربة التنموية التركية.

المكاسب

ويستعرض الخبير قوشجي المكاسب المترتبة على مشاركة سوريا في الاجتماع المذكور بالتالي:

– المكاسب المباشرة: إطلاق برنامج دعم خاص لسوريا يشمل التدريب المؤسسي، الدراسات الميدانية، الدعم الاستشاري وفتح قنوات تمويل جديدة عبر صناديق التعاون الإسلامي، خاصة في قطاعات الطاقة والبناء والصناعة.

–المكاسب غير المباشرة: تعزيز الثقة الدولية في جدية سوريا بالانخراط في إعادة الإعمار وتحسين صورة سوريا كموقع استثماري محتمل ضمن بيئة إسلامية داعمة.

آليات الدعم

وحول كيفية دعم "الكومسيك" للاقتصاد السوري، لفت الدكتور قوشجي إلى آليات عدة في هذا السياق منها :

–تفعيل صناديق التمويل التنموي المشتركة لدعم مشاريع البنية التحتية.

–منصة تبادل الخبرات الفنية والتشريعية بين الدول الأعضاء.

– تحفيز القطاع الخاص الإسلامي عبر ضمانات استثمارية وتسهيلات جمركية.

–إدراج سوريا ضمن مبادرات الاقتصاد الحلال الذي يشهد نمواً متسارعاً.

حجم الفجوة التمويلية

وبيّن قوشجي أنه لا يوجد حتى الآن دعم استثماري كافٍ لإعادة إعمار سوريا، رغم وجود مبادرات عربية وإسلامية متزايدة، إلا أن حجم الفجوة التمويلية لا يزال كبيراً.

وحول حجم الفجوة التمويلية، تُشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن تكلفة إعادة الإعمار تتراوح بين ٢٥٠ و٤٠٠ مليار دولار، وحسب نطاق الجهود المطلوبة وحتى الآن، لا توجد تعهدات استثمارية أو تمويلية تغطي سوى نسبة ضئيلة جداً من هذا الرقم، ما يعني أن سوريا لا تزال في بداية الطريق من حيث تعبئة الموارد.

لذلك يقترح الخبير الاقتصادي الاعتماد على مصادر التمويل من خلال الموارد الوطنية مثل النفط والفوسفات وخصخصة بعض صناعات القطاع العام على شكل شركات مساهمة تدرج في سوق دمشق للأوراق المالية، لكنها محدودة بسبب العقوبات والبنية التحتية المتضررة.

ولفت قوشجي إلى أنه بالرغم من أن منظمات التعاون الإسلامي مثل "الكومسيك" والبنك الإسلامي للتنمية، تقدم أدوات تمويلية واستشارية، لكنها لا تزال في مرحلة التخطيط والتنسيق، أي لا يمكن أن تقدم عملاً ملموساً وإسعافياً للواقع السوري.

بين المعوقات والمطلوب

ويرى الدكتور قوشجي أن التحدّيات التي تعيق تدفق الاستثمارات هي:

– غياب بيئة تشريعية جاذبة: لا تزال القوانين الاستثمارية بحاجة إلى تحديثات جوهرية.

– مخاطر سياسية وأمنية: تؤثر على ثقة المستثمرين، خاصة من القطاع الخاص، بالإضافة إلى العقوبات الدولية التي لم ترفع بعد والتي تُعيق التحويلات المالية وتوريد المعدات.

..لذلك المطلوب لتفعيل الدعم الاستثماري:

–إصلاحات تشريعية عاجلة: تشمل قانون الاستثمار، قوانين الشركات، وآليات فض النزاعات.

–ضمانات سيادية للمستثمرين: مثل التأمين ضد المخاطر السياسية.

– تحديد أولويات قطاعية واضحة: مثل الطاقة المتجددة، الإسكان، الزراعة، والصناعات التحويلية.

–شراكات مع دول إسلامية وعربية: ضمن أطر مؤسسية مثل "الكومسيك" و"الصندوق العربي للإنماء".

رغم وجود بوادر دعم استثماري من دول عربية وإسلامية، إلا أن التمويل المتاح حالياً لا يغطي سوى جزء بسيط من احتياجات الإعمار، وفقاً لقوشجي، من هنا فإن المطلوب هو تحوّل استراتيجي في البيئة الاستثمارية السورية لجذب رؤوس الأموال، مع التركيز على الشراكات المؤسسية طويلة الأجل.

ونوّه الخبير إلى أن اجتماع "الكومسيك" في إسطنبول ليس مجرد حدث دبلوماسي، بل يُمثل فرصة استراتيجية لإعادة تموضع سوريا اقتصادياً ضمن الفضاء الإسلامي، ولبناء شراكات تنموية مستدامة، خاصة مع تركيا التي يمكن أن تكون شريكاً محورياً في نقل الخبرات وتوسيع الاستثمار، مع ضرورة وجود إرادة إصلاحية واضحة، ومأسسة التعاون الدولي ضمن رؤية اقتصادية شاملة.

سبب تراجع إنتاجية الزيتون السوري أعمق من مجرد تقلبات الطقس

الحرية- محمد زكريا

تواجه شجرة الزيتون هذا العام موسماً استثنائياً من التراجع والإجهاد، إذ أظهرت التقديرات انخفاضاً حاداً في إنتاج الزيتون وزيته نتيجة عوامل مناخية واقتصادية متشابكة، فبحسب مكتب الزيتون في وزارة الزراعة، فإن إنتاج الزيتون للموسم الحالي يصل إلى نحو ٤١٢ ألف طن فقط، أي بانخفاض يزيد على ٤٥ ٪ مقارنة بالموسم الماضي، فيما لم يتجاوز إنتاج زيت الزيتون هذا العام ٦٦ ألف طن.

أسباب لم تذكر

ورغم أن مكتب الزيتون قد أوضح أن أسباب التراجع تعود إلى التغيرات المناخية، وانخفاض الهطلات المطرية، واعتماد أكثر من ٨٥ ٪ من المساحات المزروعة على الأمطار، لكن لم يذكر ذلك المكتب بعض الأسباب الأخرى والمتمثلة أن عصابات النظام البائد قد قضت على نحو مليون شجرة في أرياف إدلب، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بشجرة الزيتون خلال الحرائق في جبال الساحل طرطوس وبانياس واللاذقية.

أعمق من تقلبات الطقس

وحسب المهندس الزراعي محمود زكريا فإن القضية أعمق من مجرد تقلبات الطقس، فشجرة الزيتون –هذه الشجرة المباركة التي تشكّل رمزاً وطنياً واستراتيجياً للأمن الغذائي. تُترك منذ سنوات لتواجه مصيرها دون منظومة دعم بحثي وإرشادي حقيقية.

فقدان الربط

وأوضح زكريا لـ"الحرية" أن تراجع الإنتاج بهذا الحجم لا يمكن أن يكون مفاجئاً لمن يمتلك نظام متابعة فعّال، فكل المؤشرات كانت واضحة منذ بداية الموسم، لكن ما نفتقده هو الربط بين البحث والميدان، وبين نتائج المختبرات وحقول الفلاحين. مبيناً أنه لا يكفي أن تتحدث الوزارة عن "استراتيجيات تطوير سلسلة القيمة"، ما لم تُترجم هذه الاستراتيجيات إلى خطط تنفيذية واضحة بمؤشرات قياس حقيقية.

جناحان للنهوض

ويبقى السؤال المطروح: هل سنستمر في الاكتفاء بعرض الأرقام والتبريرات، أم سنبدأ فعلاً بمرحلة جديدة تجعل من البحث العلمي والإرشاد الزراعي جناحين للنهوض بإنتاجية هذا المحصول الاستراتيجي؟

الحرية
العدد 07 | السنة الأولى | الثلاثاء 11 تشـرين الثاني 2025 م

الليرة تتلقى «جرعة دعم» بفعل توقع تحسن اقتصادي قريب ... والتحدي الأكبر بتخفيض أسعار السلع ...!!

الحرية- رحاب الإبراهيم

لا يزال سعر الصرف يتأرجح بين انخفاض وارتفاع، من دون ثبات طويل ناجم عن دوران عجلة الإنتاج وتحريك قوى الاقتصاد الفعلية من صناعة وزراعة ومخرجاتهما، لكن رغم هذه الحقيقة يبقى اتجاه الدولار نحو الهبوط أمر يفرح جيوب المواطنين عند انعكاسه الفعلي على انخفاض سعر المواد الغذائية، التي حلقت أسعارها عالياً خلال الفترة الماضية على نحو شكل ضغطاً إضافياً على المعيشة اليومية، رغم زيادة الرواتب الأخيرة، من دون أن نشهد حد الساعة في أسعار السلع الأساسية.

"الحرية" تواصلت مع أهل الاختصاص لمعرفة أسباب انخفاض سعر الصرف لصالح الليرة السورية، باعتبار أن واقع حركة الإنتاج لم يشهد تغيراً جوهرياً، وهو ما يؤكده الخبير الاقتصادي د.فاخر القربي، الذي بين أن التحسن الذي تشهده الليرة السورية حتى الآن لا يرجع لأسباب اقتصادية مباشرة، ما يجعله غير مستقرّ بشكلٍ تامّ، فالتحسُّن المستمر والمستقر يتطلَّب تحسُّناً حقيقياً في المؤشرات الاقتصادية من إنتاج واستثمار وتصدير.

ولفت د.القربي إلى أن هذا التحسن لا يمكن الاعتماد عليه بشكلٍ مطلق والاستناد إليه في اتخاذ قرار الادخار بالليرة، ولكن المؤشرات الحالية تُعطي أملاً كبيراً لتحسُّن اقتصاديّ حقيقيّ على المديَيْن القصير والمتوسط، مؤكداً أنه يجب عدم الاعتماد على الليرة كوسيلة وحيدة للادّخار وشرائها بكميات كبيرة في ظل هذا الواقع ويجب تحقيق توازن بالادخار بالدولار إذا كان الادخار لعدة أشهر، والذهب إذا كان الادخار بتجاوز العام، والليرة في المدى القصير.

إعادة الإعمار

وبالعودة إلى انخفاض سعر الصرف مقابل الليرة بين د.القربي وجود أسباب عديدة منها إلغاء مصطلح "السوق الموازية" الذي كان يستخدم عوضاً عن تعبير "السوق السوداء" ويمنح الشرعية للمضاربات على حساب قوت المواطنين بل على اقتصاد البلد برمته، وهنا نلمس جهود للحكومة في دعم الليرة السورية بدلاً من أن تدخل بالمضاربة كطرف تجاري.

وأشار القربي إلى أن تخفيف حركة المستوردات وانخفاض الطلب على الدولار مؤخراً لأسباب عديدة، كان له دور في هذا الانخفاض، حيث لمس ظهور توجه عام لدى البعض لادخار الليرة على أمل تحسنها المستمر، ما أثر على عرضها في السوق، حيث يعتبر تراجُع العرض هو العامل الرئيس في تحسُّن قيمتها.

التحدي الأهم

ورغم التحسن الطفيف في سعر صرف الليرة الا أن التحدي الأكبر يبقى في تخفيض سعر السلع، فهي من تحدد إذا كان هناك تحسن حقيقي بسعر صرف الليرة، وهو ما لم يظهر حتى الآن في قوائم الأسعار التي لازالت "تكوي" السوريين، فليس المهم الانخفاض الحالي بقدر كيفية تحول هذا الانخفاض لحالة من الديمومة، وذلك من خلال زيادة الإنتاج ورفع الصادرات والحد من المستوردات، والعمل على خلق قنوات تشجيعية للمستثمرين وزيادة المشاريع الإنتاجية، ورفع نسبة الفائدة في المصارف الممنوحة لمدخري القطع الأجنبي، وضبط آلية عمل الشركات الصناعية و التجارية التي تعتمد الدولار كعملة أساسية في تصريف منتجاتها لأن هذا يشكل سبب رئيسي لزيادة الطلب على الدولار ويزيد من سعر الصرف، إضافة إلى وضع آلية جديدة لعملية تمويل استيراد البضائع وتمويل استيراد السلع الضرورية والحد من تمويل السلع الكمالية مع العمل على مراقبة المستوردات والحد من استيراد البضائع المتواجد مثيلاتها في الأسواق وذلك حمايةً للصناعة الوطنية وتخفيف استنزاف القطع الأجنبي.

اقتصاد المعرفة في سوريا.. طريق حتمي نحو التنمية المستدامة

الحرية – رشا عيسى

يُشكل بناء اقتصاد المعرفة في سوريا تحدياً استراتيجياً يتطلب رؤية طويلة الأمد وتعاوناً وطنياً شاملاً، رغم الصعوبات الاقتصادية الراهنة.

وفي حديث خاص لـ " الحرية"، أوضح الباحث الدكتور إيهاب الدياجة أن التحول نحو اقتصاد المعرفة ضرورة حتمية لمستقبل سوريا، مشيراً إلى امتلاك البلاد طاقات بشرية كبيرة، وخاصة بين فئة الشباب، يجب استثمارها وتوجيهها مؤسساتياً لخدمة التنمية المستدامة.

رأس المال البشري والتعليم ركيزة أساسية

أكد الدياجة أن تطوير التعليم والتدريب هو الخطوة الأولى لبناء اقتصاد المعرفة في سوريا، مشدداً على تحديث المناهج من المراحل الابتدائية وحتى الجامعات لتشمل مهارات التفكير النقدي، الإبداع، وحل المشكلات.

كما دعا إلى تعزيز تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) وتشجيع الطلاب على الالتحاق بها، إضافةً إلى الاهتمام بالتعليم المهني والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المتغير، وتوفير فرص تعلم مدى الحياة لمواكبة التطورات التكنولوجية.

وأشار إلى أهمية استقطاب الكفاءات السورية المهاجرة عبر حوافز وتشريعات محفزة تتيح الاستفادة من خبراتهم الدولية.

البنية التحتية الرقمية والتحول الإلكتروني

شدد الدياجة على أن تحسين البنية التحتية الرقمية يشكل أساسًا لبناء اقتصاد المعرفة، من خلال توسيع خدمات الإنترنت السريع إلى جميع المناطق، وإنشاء شبكات ألياف ضوئية حديثة ومراكز بيانات متطورة.

كما أكد ضرورة تعزيز الأمن السيبراني والتحول إلى الحكومة الإلكترونية لتسهيل المعاملات وتقليل البيروقراطية.

الابتكار والبحث العلمي مفتاح التنمية

دعا الدياجة إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وربط الأبحاث الجامعية باحتياجات السوق والصناعة، كما شدد على دعم الشركات الناشئة عبر إنشاء حاضنات أعمال ومسرعات ابتكار، مع ضرورة تطوير بيئة تشريعية تحمي الملكية الفكرية وتشجع الاستثمار والإبداع.

تشريعات داعمة وبيئة استثمارية مشجعة

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أهمية تحديث القوانين الاقتصادية وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات، إضافة إلى توفير أدوات تمويل جديدة مثل رأس المال المخاطر والتمويل الجماعي لدعم رواد الأعمال والمشاريع الناشئة.

ثقافة الابتكار وريادة الأعمال

أكد الدياجة أن تعزيز ثقافة الابتكار بين الشباب السوري ضرورة لتحقيق التحول الاقتصادي، داعيًا إلى تنظيم مسابقات وجوائز للمبتكرين، وإنشاء مراكز ابتكار وطنية تحتضن الأفكار المبدعة وتحولها إلى مشاريع عملية.

التحديات والفرص المستقبلية

رغم التحديات المتمثلة في الاستقرار الأمني والسياسي والعقوبات الاقتصادية التي تعيق استيراد التكنولوجيا، يرى الدياجة أن الحل يكمن في الاعتماد على القدرات الذاتية والتعاون الإقليمي لتجاوز القيود المفروضة.

وأشار إلى أن عملية إعادة الإعمار تمثل فرصة لدمج مفاهيم اقتصاد المعرفة في مختلف القطاعات، بما فيها التعليم، الصحة، والمواصلات، من خلال توظيف التقنيات الحديثة.

الطريق نحو المستقبل

وختم الدكتور الدياجة حديثه بالتأكيد على أن التحول الرقمي بات ضرورة وطنية لا غنى عنها لتطوير الاقتصاد السوري وخلق فرص جديدة في مجالات الابتكار وريادة الأعمال، وقال: "رغم التحديات، فإن سوريا تمتلك الإمكانيات البشرية والمعرفية التي تمكّنها من التحول إلى اقتصاد معرفي مزدهر يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار المستقبلي."

تحضيراً لإطلاق العملة الوطنية الجديدة

اجتماع تنسيقي بين وزارة الإعلام ومصرف سوريا المركزي

الحرية

عُقد في مقر مصرف سوريا المركزي اجتماعٌ تنسيقي ضمّ وزير الإعلام الدكتور حمزة المصطفى وحاكم المصرف الدكتور عبد القادر حصرية، وذلك في إطار التحضيرات الجارية لإطلاق العملة الوطنية الجديدة، وإطلاق حملة إعلامية شاملة مرافقة لهذا الحدث الاقتصادي المهم.

مناقشة الجوانب الفنية والتواصلية

بحث الجانبان خلال اللقاء الجوانب الفنية والتواصلية المتعلقة بالحملة الإعلامية، بما يضمن إيصال الرسائل التوعوية الدقيقة إلى مختلف شرائح المجتمع، ورفع مستوى الوعي حول الإصدار الجديد. كما تمت مناقشة آليات تعزيز الثقة بالسياسات النقدية التي يتبناها المصرف المركزي، ودورها في دعم استقرار الاقتصاد السوري.

تكامل الإعلام مع المؤسسات المالية

وأكد الطرفان على أهمية التكامل بين وزارة الإعلام والمؤسسات المالية في دعم الخطط الاقتصادية الوطنية، وضرورة توظيف وسائل الإعلام الوطنية لنشر المعلومات الموثوقة عن الإصدار النقدي الجديد، وشرح أهدافه وانعكاساته الإيجابية على الاقتصاد الوطني.

ويأتي هذا الاجتماع في سياق حرص الدولة على تعزيز الشفافية مع المواطنين في القضايا الاقتصادية ذات الأولوية، وضمان توافر المعلومات الصحيحة من مصادرها الرسمية، بما يسهم في ترسيخ الثقة بالإجراءات النقدية وبالمؤسسات الاقتصادية الوطنية.

انتشار موجة تطبيقات احتيالية.. قمار رقمي والمطلوب استراتيجية وطنية للتوعية المالية

الحرية– لوريس عمران

تعيش سوريا في السنوات الأخيرة حالة اقتصادية خانقة انعكست على مختلف شرائح المجتمع، فمع تراجع القدرة الشرائية وغياب فرص العمل وضعف الأمان المالي، وجد كثير من المواطنين أنفسهم أمام واقع اقتصادي قاسٍ يدفعهم إلى البحث عن أي منفذ لتأمين دخل إضافي.

في هذا السياق برزت ظاهرة خطيرة تمثّلت في انتشار تطبيقات ومنصّات إلكترونية تقدّم نفسها بوصفها "فرصاً استثمارية" أو "مشاريع للربح السريع" بينما هي في حقيقتها مخططات احتيالية منظمة تستغل اليأس الاقتصادي لتكديس الأموال ثم التلاشي المفاجئ، تاركة وراءها ضحايا وخسائر فادحة.

قمار رقمي

من بين هذه الظواهر برز في الآونة الأخيرة بمحافظة اللاذقية تطبيق "**iChancy**" الذي يعتمد نموذجاً يقوم على "الفرصة والحظ" في تحديد الأرباح ، ورغم المظهر التقني الجذّاب الذي يتخذه التطبيق، إلا أنّ جوهر عمله يقوم على آلية شبيهة بأنشطة القمار، حيث يدفع المستخدمون مبالغ مالية مقابل احتمالات غير محددة أو مدروسة اقتصادياً من دون أي نشاط إنتاجي حقيقي أو قيمة مضافة تبرّر تلك الأرباح الموعودة.

من الناحية الاقتصادية أشار الخبير الاقتصادي الدكتور حسام خليلو إلى أنه يمكن تصنيف هذه المنصات ضمن ما يُعرف بـ المخططات الهرمية أو أنظمة البونزي، وهي نماذج تعتمد على تدفق مستمر للأموال من الداخلين الجدد لتغطية أرباح السابقين.

مؤكداً أنه مع انقطاع تدفق المشاركين الجدد ينهار النظام فجأة، ويختفي القائمون عليه ومعهم رؤوس أموال المودعين.

وأوضح الدكتور خليلو أن ما يفاقم خطورة هذه الظاهرة أنّ كثيراً من المستخدمين لا يكتفون بالمبالغ الصغيرة، بل يلجأ بعضهم إلى بيع ممتلكاتهم أو رهن منازلهم طمعاً بعوائد خيالية، الأمر الذي يحوّل الخسارة من قضية فردية إلى أزمة اجتماعية واسعة.

لافتاً إلى أن انتشار مثل هذه التطبيقات لا يمكن فصله عن البيئة الاقتصادية المتدهورة التي يعيشها السوريون. فحين تُستنزف المدخرات ويغيب الأمل بتحسن واقعي للدخل، يصبح الوعد بالربح السريع – ولو كان وهماً – أكثر إغراءً من أي مشروع حقيقي. بالإضافة إلى أن الحالة النفسية الجماعية تشكل أرضاً خصبة لنجاح الخطط الاحتيالية، وتمنح القائمين عليها فرصة لتنمية أنشطتهم تحت عناوين الاستثمار والتداول الرقمي.

المعالجة

وأكد خليلو أن المعالجة المطلوبة لا تقتصر على الجانب القانوني فحسب، بل تتطلب استراتيجية وطنية للتوعية المالية، تبدأ من المناهج التعليمية مروراً بالإعلام وتنتهي بتشريعات رادعة.

مضيفاً: التقنيات الرقمية الحديثة باتت قادرة على تجاوز الحدود، ولا يمكن مواجهتها إلا بإطار مؤسساتي منظم يوفّر الحماية للمستهلكين ويكشف الخداع قبل أن يتفشى.

وشدد الخبير الاقتصادي على أن الإعلام الاقتصادي يتحمل مسؤولية مضاعفة في تسليط الضوء على هذه الظواهر مبكراً، وعدم الاكتفاء بتغطية الكوارث بعد وقوعها.

التجارة الإلكترونية

في ختام حديثه بين خليلو أن المبدأ الاقتصادي يظل ثابتاً فكل مشروع يعد بعوائد مرتفعة وسريعة و«مضمونة» من دون وجود نشاط إنتاجي حقيقي، هو بطبيعته مشروع مشبوه، بالإضافة إلى أن التطبيقات التي تقوم على الحظ أو الاحتمالات فهي ليست سوى نسخ رقمية من القمار، بل أشد خطراً لأنها تتخفّى خلف واجهات الاستثمار والتجارة الإلكترونية، فتمنح الوهم مظهراً شرعياً مضللاً.

إنّ إنقاذ المجتمع من هذه الموجة الاحتيالية يبدأ من بناء ثقافة مالية رشيدة، تحصّن الأفراد من الوقوع في فخ "الربح السريع" وتعيد الاعتبار إلى قيم العمل والإنتاج كسبيل وحيد ومستدام للنهوض الاقتصادي.

الحرية
العدد 07 | السنة الأولى | الثلاثـاء 11 تشـرين الثاني 2025 م

الحماية الذكية.. الحل لمساعدة الصناعة للانطلاق للأسواق العالمية بثقـة

الحرية – هناء غانم

تقف الصناعة السورية اليوم عند مفترق طرق حاسم، فإما أن تنهض قفزاً نحو اقتصاد السوق الحر التنافسي، أو تبقى رهينة ضعف الوظيفة الإنتاجية والاعتماد على الدعم، الفرصة أمامها ليست مجرد استقرار، بل انطلاق نحو العولمة الصناعية، التشريعات الحديثة وإن لم تكن كافية بمفردها، تُعدّ البوّابة التي يمكن أن تمرّ منها الصناعة إلى عصر جديد.

الخبير الاقتصادي الدكتور عبد المعين مفتاح أوضح في تصريح لـ"الحرية" أنه في بداية الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، يُفترض أن تؤدي البيئة المفتوحة إلى اندماج الصناعة المحلية في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز التنافسية، وزيادة الإنتاج والتصدير، لكن الواقع في سوريا اليوم يشير إلى تراجع واضح في القطاع الصناعي، حيث لا يتجاوز النمو المتوقع لعام ٢٠٢٥ نسبة ١٪، وينخفض مؤشر الإنتاج الصناعي العام بمعدل تجاوز ١٠٪ في السنوات المتتالية، وفق بيانات البنك الدولي.

صعوبات كبيرة وأمل لا يزال موجوداً

وبحسب الدكتور مفتاح، ليست صناعتنا على حافة الهاوية، بل على عتبة النهضة"، ويرى أن ما نعيشه اليوم ليس مجرد أزمة عابرة، بل فرصة حقيقية لتحديد المصير، إما أن ننطلق نحو آفاق السوق التنافسي بجرأة، أو نبقى أسرى ثقافة الدعم والجمود. مضيفاً: التعديلات التشريعية الأخيرة، على الرغم من أنها ليست حلولاً سحرية، إلا أنها تمثل المفتاح الذي قد يفتح الباب لعصر صناعي جديد، إذا ما أحسنّا استخدامها.

الكهرباء صدمة قد توقظنا

ويرى مفتاح أنه من القرارات المؤثرة التي قد تغير وجه الصناعة السورية، قـرار تعرفة الكهرباء الـذي صدر في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٥، والذي سيرتفع تكاليفه في أربع شرائح، هذا القرار هو جزء من خطة إصلاح واسعة للنظام الكهربائي، والذي يعاني من خسائر تصل إلى مليار دولار سنوياً، بالنسبة للصناعي، هذا القرار يعني ضغطاً مباشراً على هوامش الربح بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة، ولكنه في الوقت ذاته، صفعة تحفيزية تدفع نحو التحديث والتجديد في القطاع الصناعي.

تحديات كبرى تواجه الصناعة السورية

ارتفاع تكاليف الكهرباء والوقود وسعر الصرف المرتفع يجعل التشغيل الصناعي غير منافس، وكـذلـك الرسوم الجمركية المرتفعة على المواد الخام والآلات المستوردة تُثقل كاهل الصناعيين، وهجرة الكفاءات والخبرات تفقد الصناعة القدرة على التطوير الذاتي ، وبطء تنفيذ التشريعات الحديثة يعوق التقدم.

بوابة الإصلاح أو مجرد أمل مؤجل؟

من أبرز التعديلات التي تمّت على قانون الاستثمار السوري رقم ٢٠٢١/١٨ في ٢٠٢٥، والـذي يشمل إنشاء صندوق سيادي لتطوير الاقتصاد وتوسعة نطاق الاستثمار، تمّ أيضاً طرح مسودة قانون المالية والضرائب لعام ٢٠٢٦، والتي تهدف إلى تبسيط النظام الضريبي وتحويله إلى ضريبة دخل موحدة.

وبحسب الخبير الاقتصادي عبد المعين مفتاح، "نحن بحاجة إلى تنفيذ سريع وفعال لهذه التشريعات لضمان الوصول إلى بيئة استثمارية جاذبة وقادرة على إحداث تحولات حقيقية في القطاع الصناعي".

وفي سياق الإصلاحات، يعتقد الدكتور مفتاح أن "الحماية الذكية" هي الحل لمساعدة الصناعة على الانطلاق إلى الأسواق العالمية بثقة، ويشمل ذلك إعفاءات مؤقتة لاستيراد خطوط الإنتاج، تخفيضات ضريبية مرنة، وتسهيلات في الطاقة للصناعات التصديرية.

كيف ننهض بالصناعة السورية؟

على الحكومة أن تتحرك بسرعة لتنفيذ اللوائح التنفيذية اللازمة خلال ٩٠ يوماً، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج دعم للطاقة يكافئ المصانع المصدّرة، وإعـفـاءات جمركية تستهدف التحديث التكنولوجي . وأفاد د. مفتاح بأن الرحلة نحو الصناعة السورية القوية، من الأشهر الستة إلى الخمس سنوات أي في غضون الأشهر الستة الأولى، يجب على المصانع أن تبدأ بتقييم شامل وإعادة الهيكلة، وفي خلال سنتين من التشغيل التجريبي، يمكن الانطلاق نحو التصدير، وبعد خمس سنوات، نكون قد حققنا صناعة سورية تصديرية بعلامة تجارية وطنية".

موجهاً رسالة لكل صناعي سوري: مصنعك الذي تراه اليوم مثقلاً بالتكاليف، يمكن أن يتحول خلال ثلاث سنوات إلى منصة تصدير تشغل مئات العائلات، وتُدخل العملة الصعبة، وتبني مجداً جديداً لسورية، الفرصة بين يديك، والأدوات على الطاولة، والباب مفتوح، ولكن النافذة لن تظل مفتوحة إلى الأبد.

يستكمل رغم العقبات..

مشروع المنطقة الصناعية بصافيتا بدأ بالاعتراضات

الحرية – فادية مجد

تبرز أهمية التخطيط الصناعي المتوازن في محافظة طرطوس، وتحديداً في مدينة صافيتا، كمحفز رئيسي لانطلاق مشروع المنطقة الصناعية فيها، والـذي أصبح محور نقاش واسع بين الجهات المعنية، نظراً لما واجهه من تحديات فنية وجغرافية ومالية منذ انطلاقه عام ٢٠١٤.

مسؤول المناطق الصناعية في اتحاد حرفيي طرطوس منذر رمضان بين لصحيفة "الحرية" أن موقع المنطقة الصناعية في صافيتا تم اختياره ضمن أراضـي قريتي الكرامة وضهر البياطرة .

ولفت إلـى أن الكشف الميداني الـذي أجرته اللجنة الفنية آنذاك أظهر أن الموقع يعاني من صعوبات كبيرة، أبرزها الحاجة إلى استملاكات لتأمين طريق الوصول إليها نظراً للطبيعة الجبلية الصخرية ذات الانحدار الحاد بنسبة تقارب ٥٠٪.

تنفيذ رغم الاعتراضات

ونوه رمضان بأن الدراسة المبدئية قدّرت تكلفة تسوية الأرض فقط بنحو ٨٠٠ مليون ليرة سورية، وهو رقم غير نهائي، مما دفعهم حينها للمطالبة بالبحث عن موقع بديل أكثر ملائمة وأقل تكلفة، وخاصة أن كامل التكاليف ستُحمّل للمكتتبين على المقاسم، وفق نظام إحداث واستثمار المناطق الصناعية رقم ٢٧٧ لعام ٢٠١١ آنذاك.

ولفت إلى أنه رغم الاعتراضات الفنية والمالية، أصر رئيس مجلس الوزراء في النظام البائد على تنفيذ المشروع، ووضع حجر الأساس عام ٢٠١٦ ، حيث تم تحديد مساحة المشروع بـ ١١٢ دونماً، وبدأ العمل في ١٧ أيلول ٢٠١٧، وكان من المفترض أن تنتهي الأعمال خلال ٢٠٠ يوم، إلا أن التنفيذ واجه عقبات كبيرة، منها استملاك أراض عامة وخاصة، ونقص في الدراسات، ما أدى إلى بطء شديد وتوقفات متكررة، ساهمت في ارتفاع التكاليف نتيجة تغير الأسعار.

والمشروع أصبح اليوم أمراً واقعاً لا يمكن التراجع عنه، وما تم دفعه من تكاليف لا يمكن تعويضه إلا باستكماله ووضعه قيد الاستثمار .

وتم مؤخراً رصد مبلغ مالي جديد لاستكمال البنى التحتية، وتسريع الإنجاز، تمهيداً لعرض المقاسم على الاكتتاب وبدء العمل فعلياً على الأرض.

أهمية اقتصادية

وختم رمضان بالتأكيد على دعمهم المطلق لإحداث مناطق صناعية وحرفية على كامل جغرافية المحافظة، لما لها من دور في تجميع المنشآت الصناعية والحرفية والتجارية في مكان واحد، مما يسهل تقديم الخدمات وتأمين الطاقة، ويخفف الضجيج والتلوث عن المدن والقرى، وينعكس إيجابًا على الإنتاج .

وشدد على أهمية التشاركية في التخطيط لمشاريع مستقبلية مشابهة، بما يضمن الوصول إلى أفضل النتائج بأقل التكاليف، وحماية المـقـدرات العامة والخاصة، وتحقيق اقتصاد متوازن، والوصول إلى نسبة هدر صفر في الوقت والمال.

16 ألف بأرض المدجنة و 20 ألف ليرة للمستهلك..

أسعار الفروج تنخفض في الأسواق

الحرية – وليد الزعبي

شهدت الأسواق انخفاضاً بأسعار الفروج بنسبة ٢٠٪ تقريباً، وهو أمر يروق للمستهلك وكفيل بزيادة إقباله على شراء هذه المادة الأساسية التي تعتمد عليها الأسر بشكل رئيسي لانخفاض سعرها بالقياس إلى اللحوم الحمراء، لكن بعض المربين يرون أن السعر اليوم غير مقبول ولا يحقق ربعاً مناسباً لهم.

وذكر عدد من المواطنين أن الفترة الماضية شهدت ارتفاعاً بأسعار الفروج إلى حد قلل كثيراً من استهلاكه، بعد أن شهدت الأشهر الأولى من العام الحالي انخفاضاً كبيراً بسعره مكّن معظم الأسر من إدراجه بشكل مقبول ضمن عدد وجابتها الشهرية، ويأملون أن تستقر أسعار الفروج عند حدود مقبولة، لا أن تبقى في تذبذب وعند مستويات مرتفعة.

وبالمقارنة يلاحظ أن أسعار الفروج الحي خلال الفترة الماضية وصلت إلى ما بين ٢٥ و٢٦ ألف ليرة للكيلو، واليوم يباع بقيمة ٢٠ ألف ليرة، أي بانخفاض ٢٠٪، وبالقياس انخفضت بنفس النسبة تقريباً أسعار قطع الفروج وإن تفاوتت فيما بين أنواع القطع حسب شدة الطلب عليها، حيث تبقى الشرحات بسعر مرتفع نوعاً ما لكونها مطلوبة للمطاعم وخاصة التي تقدم وجبة الشاورما.

ومن جهتهم عبّر عدد من مربي الدواجن في بلدتي كفر شمس ومعربة المشهورتان بتربية الدواجن على مستوى المحافظة، عن عدم رضاهم عن الأسعار الحالية لكون تكاليف الإنتاج مرتفعة لجهة قيمة الصوص والعلف، وهي لا تحقق الربح المأمول، لكن لا مناص لديهم من تسويق الإنتاج لأن تأخيره يعني زيادة في التكاليف بلا جدوى.

عصام العيسى :
عضو غرفة زراعة درعا

السبب زيادة الإنتاج وضعف الاستهلاك

وبدوره عصام العيسى عضو غرفة زراعة درعا وأحد مربي الدواجن، أوضح لـ"الحرية" أن انخفاض الأسعار يعود سببه لضعف الاستهلاك بمقابل زيادة الإنتاج، وخاصة بعد قدوم صوص مستورد من الأردن وتركيا في الفترة الماضية، علماً أن سعر الصوص مرتفع حوالي ٩٥٠٠ ليرة، وعبّر عن اعتقاده أن هذا الانخفاض مؤقت وسيتغير السوق ويتحسن السعر.

وبالنسبة لأسعار العلف، ذكر العيسى أنها مقبولة، فالطن الواحد من مادة الذرة اليوم بقيمة ٣٠٠ دولار، لكن هناك نقص بالمعروض من مادة الصويا، لذلك أسعارها مرتفعة تتراوح للطن بين ٤٧٠ و٤٨٠ دولاراً، علما أن سعره قبل فترة بين ٤٠٠ و٤٣٠ دولاراً للطن الواحد، ولجهة تقييم سعر الفروج اليوم، بين أنه غير مقبول للمربي ولا يحقق أي جدوى بالقياس للتكاليف.

شراكة سورية أوروبية لإصلاح البنية التعليمية في المناطق المتضررة

الحرية –دينا عبد

بحث معاون وزير التربية والتعليم للشؤون التربوية يوسف عنان اليوم مع وفد من المديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدة الإنسانية (ECHO)، سبل تعزيز التعاون التربوي والمساهمة في جهود ترميم المدارس في سوريا بما يهدف إلى دعم القطاع التعليمي وتأهيل البنى التحتية التعليمية المتضررة.

تناول اللقاء الذي عقد في الوزارة اليوم، الواقع الحالي للأبنية المدرسية المدمرة، والتحديات التي تواجه القطاع التعليمي، مع التركيز على أهمية توفير بنية تحتية حديثة وملائمة تضمن بيئة تعليمية صحية وآمنة للطلاب والمعلمين، وتعكس اهتمام الوزارة المستمر بتحسين جودة التعليم وتطوير البيئة التعليمية.

وأشار الجانبان خلال الاجتماع إلى دور المنظمات الدولية، في تقديم الدعم الفني لتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل المدارس، بالإضافة إلى تعزيز الجهود الوطنية لتحقيق عملية إصلاح شاملة ومستدامة تعود بالفائدة على الطلاب، وتسهم في استقرار العملية التعليمية في المناطق المتضررة.

وأكد عنان أنّ مسؤولية إعادة تأهيل المدارس تتطلب جهداً وطنياً مشتركاً، يشمل مختلف الوزارات والجهات المعنية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية بهدف استنهاض القدرات وتوحيد الجهود لضمان إنجاز المشاريع على أكمل وجه وفي أقصر وقت ممكن، لافتاً إلى أهمية تفعيل آليات التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف ذات الصلة.

بلا مجاملات

نتائج مرتقبة

سامي عيسى

حدثان مرتبطان "بأهمية" عبرت الحدود، وفرضت واقعاً جديداً على المستويين الداخلي والخارجي، الأول مؤتمر المناخ في البرازيل، والحضور المميز لسوريا فيه، وما حمل من معان سياسية واقتصادية، والثاني مجلس الأمن وقراره برفع العقوبات عن السيد الرئيس أحمد الشرع، ووزير الداخلية أنس خطاب، وما يحمل هذه القرار من مؤشرات ودلالات سياسية، تعبر عن أهمية سوريا ودورها المحوري في رسم العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدان، وتأثيرها الكبير على خريطة العالم انطلاقاً من موقعها الجغرافي المهم..

لكن الحدث الأهم والذي من شأنه تغيير الكثير من المعادلات، منها ما هو مرتبط بالسياسة، ومنها بالاقتصاد، وزيارة اليوم للرئيس الشرع إلى الولايات المتحدة الامريكية، تشكل محطة تاريخية مهمة، وخاصة أن سوريا تشهد تحولات جذرية، وتغييرات كثيرة على المستوى المحلي والخارجي، بما فيها نظرة المجتمع الدولي وطريقة التعاطي مع سوريا، بوضعها الطبيعي والمحوري، وأهمية ذلك في ترتيب العلاقات الدولية، انطلاقاً من الموقع الجغرافي والسياسي، اللذين يتحكمان برسم المعادلات الدولية وفق تراتبية المصالح المشتركة..

وبالتالي فإن زيارة السيد الرئيس الشرع إلى "واشنطن" تحمل الكثير من الرسائل القوية، والتي تحمل أبعاداً كثيرة، تعكس إيجابية واضحة على طبيعة العلاقات البينية أولاً، وثانياً حضور الولايات المتحدة كقوة عظمى، ولاعب أساسي في المنطقة، ترغب في الحفاظ على حضورها وتموضعها في المنطقة، عبر سوريا باعتبارها حليفاً وشريكاً أيضاً..

كل ذلك يفتح الباب أمام جملة معطيات أكثر من هامة، وتحمل رسائل متنوعة وقوية، تعكس إيجابية واضحة على الصعيد الاقتصادي، وتعزز فرص الثقة بقوة الاقتصاد السوري، وتحقيق شراكات اقتصادية واستثمارية عالية المستوى، وفي كافة المجالات، الأمر الذي يترجم بصورة مباشرة على تحسين الواقع الاقتصادي من جهة، و مستوى معيشة الأسر السورية من جهة أخرى، والأهم ما يمكن تحقيقه على مستوى زيادة الانتاجية الوطنية، والناتج المحلي الاجمالي على السواء..

إذاً أحداث متسارعة على الساحة السورية، أهميتها مرتبطة بجوهرها، والنتائج المرجوة منها، بدليل ما حدث في مؤتمر المناخ بالبرازيل، والمشاركة السورية، وأهميتها ليس على المستوى البيئي، بل على المستوى الاقتصادي أيضاً، الذي حظي بمزيد من الاهتمام لدعم الدولة السورية في معالجة تشوهات الحرب البيئية والاقتصادية، من خلال إعادة دمج سوريا في آليات التمويل الدولية، وتعزيز فرص الاستثمار الخارجي، الهادف الى إحداث نقلة نوعية على صعيد الاقتصاد والإنتاج والمعيشة..

ونحن بانتظار قطف الثمار، وتحقيق رفاهية المواطن من خلال تحسين مستويات الدخل التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، خلال المرحلة الحالية والمستقبلية أيضاً..

الحرية
العدد 07 | السنة الأولى | الثلاثاء 11 تشـرين الثاني 2025 م

ارتفـاع أجـور المعاينات الطبية وتفاوتهـا مع غياب تسعيرة رسمية ملزمة يزيد معاناة المرضى

الحرية – وداد محفوض

ارتفاع أجور المعاينات الطبية والتحاليل يرهق المرضى ، والكثير منهم أصبح يصبر على مرضه وألمه لعدم قدرته على دفع أجور المعاينة والتي تتراوح ما بين ٥٠ ـ ١٠٠ ليرة.

وبات كثيرون في محافظة طرطوس يشكون من هذا الارتفاع الكبير في أجور المعاينات الطبية داخل العيادات الخاصة والمخابر ومراكز التصوير، حيث أصبحت زيارة الطبيب أمراً صعباً، مع تردي الأوضاع المعيشية وعدم وجود تسعيرة نقابة ملزمة حتى اليوم، ما جعل العلاج عبئاً لا يستطيع حتى ميسورو الحال تحمله.

محمد حسن (٣٠ عاماً) من سكان الرادار، بين أنه قصد عيادة قلبية بعد معاناته من أعراض صحية استدعت مراجعة عاجلة، فدفع ٢٠٠ ألف ليرة سورية أجرة معاينة مع إجراء تخطيط قلب، هذا غير الوصفة الدوائية التي تجاوزت قيمتها ٢٠٠ ألف ليرة، ما جعله يعتبر العلاج "فوق طاقته"، خاصة أن دخله الشهري لا يتجاوز المليون ليرة سورية، داعياً إلى تشديد الرقابة على الأطباء، وتحديد أجور المعاينة بشكل ينصف المريض والطبيب.

أما رهف سالم فاضطرت إلى إلغاء خطة علاجية لابنها ذي الـ ١٧ عاماً لدى طبيب أسنان بعد أن أخبرها أن تكلفة سحب العصب وحدها تبلغ ٣٠٠ ألف ليرة كحد أدنى، وأن معالجة الضرس لبياً بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ألف ليرة سورية، متسائلة إن كانت هذه الإجراءات تحتاج إلى كل هذا المبلغ من المال.

وأشار عبد السلام الأحمد ٤٥ عاماً إلى أنه بات يلجأ إلى ريف المدينة للعلاج، إذ لاحظ أن أسعار معاينات الأطباء هناك أقل بنسبة ملحوظة عنها في المدينة، رغم تقديم الخدمات نفسها. وبين والد الطفل يزن عبدو أنه أخذه إلى الطبيب بعد سقوطه على الأرض، فأجرى له تخطيط دماغ بكلفة ٢٠٠ ألف ليرة،ثم طلب الطبيب صورة رنين مغناطيسي للرأس والظهر للبت بحالته، وأضاف والد الطفل أن صورتي الرنين المغناطيسي في أحد المراكز الخاصة كلفتا مليوناً ومئتي ألف ليرة سورية، ليكتشف لاحقاً أن مركزاً آخر أرخص بمئتي ألف ليرة، أما الوصفة الدوائية فكانت باهظة الثمن وتجاوزت ٤٠٠ ألف ليرة، ما اضطره للاستدانة لتغطية تكاليف العلاج، راجياً تشديد الرقابة الطبية على المراكز والعيادات.

ناريمان حسين أوضحت أنها تعاني من فقر دم واضطرابات في الغدة الدرقية، ما استدعى إجراء تحاليل شاملة للسكر وخضاب الدم ومخزون الحديد وفيتامين دال والغدة الدرقية، وأنها دفعت أكثر من ٤٠٠ ألف ليرة سورية، أي ما يعادل ثلث راتبها، دون احتساب أجرة المعاينة ٥٠ ألف ليرة وفاتورة الأدوية التي تجاوزت ٥٠٠ ألف ليرة.وأضافت أنها موظفة في مؤسسات الدولة لكن بطاقتها التأمينية غير مفعلة لأن إدارتها لم تتعاقد مع التأمين الصحي لهذا العام.

من جهتهم، يرى عدد من الأطباء أن ارتفاع أجور المعاينات لم يكن خياراً شخصياً، بل نتيجة طبيعية لظروف العمل الحالية، وبرروا ذلك بارتفاع تكاليف المستلزمات الطبية والأجهزة وفواتير الكهرباء وتذبذب سعر الصرف وتراجع قيمة الليرة.

الطبيب المختص بالأمراض النسائية "س د"، في طرطوس، أوضح أن تشغيل العيادة أصبح مرهقاً مالياً، فأسعار الأجهزة الطبية ارتفعت بالدولار بينما بقيت الأجور بالليرة السورية ، مضيفاً أن بقاء الأسعار القديمة يعني إغلاق الكثير من العيادات،خاصة بعد ارتفاع فواتير الكهرباء مؤخراً.

طبيب الأسنان أيهم زغيبة، الذي يستأجر عيادة في أطراف المدينة، أشار إلى أن أسعار المستلزمات الطبية الخاصة بالمعالجة السنية ارتفعت بشكل واضح لأنها مرتبطة بسعر الصرف، إضافة إلى ارتفاع أجور العمل وأسعار التعقيم والمواد الأساسية، وأجرة العيادة، مؤكداً أنه مضطر لرفع الأسعار "حتى لا يخسر".

أما طبيب القلبية أيهم عمران، فقال: إن مهنة الطب "إنسانية في المقام الأول"، لكن الأطباء أنفسهم يعيشون في نفس البيئة الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المرضى، وأضاف أن أصحاب الدخل المحدود قد يرون أي "كشفية" مرتفعة، في حين أن للطبيب التزامات مالية تبدأ من أجور العيادة وصيانة الأجهزة وتكاليف المستلزمات المستوردة.

ويذكر أن هناك عدداً من الأطباء في المحافظة أطلقوا مبادرات إنسانية لتخفيف العبء عن المرضى، فبعضهم عالج مجاناً أو بنصف القيمة، لفترات لابأس بها لكنها تبقى محدودة ولا تفي بالغرض أمام كثرة الحالات.

حاولت مراسلة الصحيفة " الحرية" التواصل مع نقابة الأطباء في طرطوس للحصول على توضيحات رسمية حول أسباب ارتفاع أجور المعاينات وآليات ضبطها، إلا أن النقابة لم ترد رغم الاتصالات المتكررة منذ أشهر، وإرسال الأسئلة إلى مقرها دون تلقي أي جواب حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

الذهب البرتقالي يتحول إلى عبء ثقيل على أكتاف المزارعين في جبلة

الحرية – لوريس عمران

يعيش مزارعو الحمضيات في ريف جبلة بمحافظة اللاذقية موسمهم هذا العام بوجع صامت.

الأشجار محملة بالثمار، تفوح رائحة البرتقال في الطرقات، لكن خلف هذا المشهد البهي وجوه متعبة وقلوب مثقلة بالخيبة.

موسم الوفرة مع الخسائر

في قرية غنيري بريف جبلة يروي أبو حسام لصحيفة «الحرية» حكايته بمرارة قائلاً: الإنتاج هذا العام وفير ولكن رغم ذلك لا يغطي المصاريف، حيث يقوم بري الأرض وتقليم الأشجار وتجهيزها للقطاف، مبيناً أن كل ذلك يحتاج إلى جهد وتكلفة، وفي النهاية يضطر لبيع المحصول بسعر أقل من تكلفة إنتاجه.

لا يختلف حال أبو أحمد من قرية بسيسين كثيراً وهو يقف أمام أكياس اليوسفي (الكرمنتينا) المصطفة على جانبي الطريق يراقبها بصمت وحسرة، مؤكداً أنه كان ينتظر موسم البيع بفارغ الصبر، بوجه يملؤه الفرح والأمل مبيناً أن الواقع خالف التوقعات هذا العام، فالثمار تبقى على الأشجار لغياب حركة السوق كما كانت في السابق، مضيفاً أن ما لا يباع من المحصول يوزع على الناس حتى لا يتكدس ويهدر.

وفي السياق نفسه أشار أبو علي الذي ورث بستانه عن والده، إلى أنه أصبح يشعر أن الشجر عبء عليه حيث يحتاج إلى رعاية ومصاريف، لافتاً إلى أنه في كل عام تتكرر نفس الحكاية مع التجار حيث يشترون المحصول بأبخس الأسعار.

أسعار السوق المتذبذبة

الأرقام الرسمية تؤكد أن الحمضيات ما تزال ركيزة أساسية في اقتصاد المنطقة. حيث أشار المهندس باسل ديوب رئيس دائرة زراعة جبلة إلى أن عدد أشجار الحمضيات في المنطقة يبلغ نحو ٢,١ مليون شجرة، منها أكثر من مليوني شجرة مثمرة، فيما تصل مساحة الأراضي المزروعة إلى نحو ٧ آلاف هكتار، والإنتاج الأولي لهذا الموسم يقارب ٨٦ ألف طن.

وأكد المهندس ديوب " للحرية " أن السوق يعيش حالة من التذبذب بين العرض والطلب ، ما يؤثر على الأسعار مبيناً أن سعر الكيلو غرام الواحد من الليمون الحامض يُباع بحوالي ٦ آلاف ليرة سورية، بينما لا يتجاوز سعر البرتقال أبو صرّة ٣ آلاف ليرة سورية. لافتاً إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه المزارع هو الجفاف وقلة المياه ما ينعكس مباشرة على جودة الإنتاج وكميته.

على الطريق الممتد بين جبلة وجبالها، تبقى رائحة البرتقال تعبق في الهواء، وكأنها تقول بإصرار: رغم التعب والخسارة.. الحياة ما زالت هنا.

«صحة حمص» تنظم اللقاء التشاوري الأول وتطلق البوابة الإلكترونية

الحرية – ميمونة العلي

أكد مدير صحة حمص الدكتور عبد الكريم غالي خلال إطلاق البوابة الإلكترونية الخاصة بالمديرية في المركز الثقافي بحمص اليوم أن هدف البوابة الإلكترونية هو إشراك جميع المواطنين لتقديم المشورة فيما يتعلق بالواقع الصحي في المدينة، والإجابة عن أي استفسار صحي لتخفيف ضغط المراجعين على المديرية بالإضافة لتلقي الشكاوى وحل أي معضلة خلال ٤٨ ساعة.

جاء ذلك خلال اللقاء التشاوري الأول الذي نظمته مديرية صحة حمص بمشاركة ممثلين عن القطاع الصحي الحكومي والخاص والجمعيات الخيرية في حمص، وتضمن اللقاء إطلاق البوابة الإلكترونية لتبادل الرؤى والآراء حول آفاق الارتقاء بالخدمة الصحية في المحافظة.

ولفت الدكتور غالي إلى أن البوابة الإلكترونية ستكون فعالة بالرد على الشكاوى والاستفسارات بشفافية عالية، حيث سيتلقى المواطن الرد بكل وضوح حتى لو كان رداً سلبياً، مبيناً أنه منذ بداية التحرير تم افتتاح ٤ مستشفيات في حمص وهي الرستن وتدمر والقصير والقريتين، منها ما تم التوسع بعمله ومنها ما كان متوقفاً تماماً عن الخدمة بالإضافة لإعادة تفعيل ٣٠ مركزاً صحياً لم تكن مفعلة سابقاً وتم ذلك بدعم من المنظمات الدولية.

د.عبد الكريم غالي :
مدير صحة حمص

افتتاح ٤ مستشفيات و٣٠ مركزاً صحياً في حمص منذ بداية التحرير

بدوره أكدت رئيسة دائرة التخطيط والإحصاء كوثر خضور أن عمل الدائرة خلال الفترة الماضية في ترجمة توجهات مديرية الصحة للتشبيك بين جميع المهتمين بالواقع الصحي للوصول إلى العالمية عن طريق استقطاب الخبرات والموارد والتمويل والدعم الفني والطبي والاعتمادات الدولية لضمان التكامل بين الجميع وتجنب التكرار في تقديم المبادرات والهبات.

بدوره رئيس دائرة المخابر في صحة حمص الدكتور أيمن خسرف قسّم مراجعي مديرية الصحة إلى أفراد بهدف الخدمة الصحية أو المعرفة الطبية، وإما جهات اعتبارية ربحية أو غير ربحية والتواصل معهم عن طريق البوابة الإلكترونية سيسهل عليهم وعلى المديرية تقديم الخدمة واستقبال الهبات. مؤكداً أن عودة مهجري حمص في أوجها ويحتاجون إلى استقرار الخدمة الطبية، ودعوة المؤثرين إلى اللقاء التشاوري للحد من انتشار الإشاعات التي تقلق المجتمع.

في مياه دمشق..

٢٠٠ ضبط مخالفة شهرياً وسيتم اعتماد عدادات إلكترونية وتعرفة جديدة

الحرية – باديه الونوس

وصل عدد الضبوط المخالفة التي نظمتها المؤسسة العامة لمياه الشرب وفق المهندس عماد نعمي معاون المدير العام بما يعادل ٢٠٠ ضبط شهرياً تتنوع بين شكاوى أو تركيب مخالف أو استجرار مخالف، مشيراً إلى أنه يتم متابعتها من قبل الضابطة المائية، وأضاف أنه يتم تلقي الشكاوى عبر الخط الساخن أو عبر التواصل مع الوحدات.

عقوبات جديدة للمخالفين

ولفت إلى أنه سيتم قريباً وضع خطة جديدة لضبط المخالفات ووضع عقوبات جديدة للمخالفين، إضافة إلى أنه سيتم الاعتماد على العدادات الإلكترونية وتعرفة جديدة لضبط الكميات الواردة إلى المنازل.

وكان المهندس عماد نعمي بين في تصريح له أن ندرة المياه إلى حد العطش كانت السمة الأبرز لصيف سكان دمشق لعام ٢٠٢٥، ولأسباب عديدة في مقدمتها محدودية المصادر وتدني الهطولات المطرية بشكل غير مسبوق، وجفاف الحاصل في المنطقة ككل، كل تلك العوامل أثرت سلباً على الواقع المائي والنتيجة صيف قاسٍ لم يحدث منذ ستين عاماً، مؤكداً أنه لولا تطبيق خطة التقنين الشديدة لم يكن الوارد المائي يكفي لربع سكان دمشق.

نقل معارض السيارات الى المنطقة الصناعية في اللاذقية خطوة تنظم وتجمل المدينة

الحرية – نهلة أبوتك

بدأت محافظة اللاذقية بتنفيذ قرار نقل معارض السيارات إلى المنطقة الصناعية في خطوة نوعية تهدف إلى إعادة الانضباط للمشهد العمراني وتنظيم النشاط التجاري داخل المدينة، بما ينسجم مع طابعها السياحي والخدمي. هذه الخطوة المنتظرة من قبل الأهالي تُعدّ محطة أساسية في مسار تطوير المدينة وتخفيف الضغط عن شوارعها الحيوية التي أنهكتها الفوضى والازدحامات.

من الفوضى إلى التنظيم

شكّلت ظاهرة انتشار معارض السيارات على الأرصفة وداخل الأحياء السكنية حالة من الفوضى التي طالت معظم مناطق المدينة، ولا سيّما في مشروع شريتح وأوتوستراد الزراعة وشارع بورسعيد، حيث تحوّلت الأرصفة العامة إلى صالات عرض مفتوحة. وبعد محاولات تنظيمية لم تصل إلى نتيجة حاسمة، جاء القرار الأخير ليضع حدّاً لهذه العشوائية عبر تخصيص مواقع ومعارض نظامية داخل المنطقة الصناعية.

القانون فوق الجميع

أوضح رئيس الوحدات الإدارية في محافظة اللاذقية علي عاصي لـ«الحرية» أن هذا الإجراء يأتي ضمن خطة شاملة لإعادة تنظيم المدينة، مؤكداً أن القانون فوق الجميع، ولا يمكن السماح باستمرار أي نشاط تجاري على حساب المظهر الجمالي أو النظام العام. وبيّن عاصي أنه تم تخصيص نحو ٢٠٠ مكتب و٨ صالات عرض ضمن مجمع موحد للسيارات في المنطقة الصناعية، مع إنجاز ٦٠٪ من البنية التحتية التي تشمل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات والتعبيد، متوقعاً بدء عمليات التسليم مطلع العام القادم بعد استكمال الخدمات والمرافق.

سوق منظم واستثمار واعد

أشار عاصي إلى أن الموقع الجديد سيوفّر بيئة منظمة لأصحاب المعارض والزبائن، وسيسهم في خلق سوق متكاملة للسيارات بعيداً عن مركز المدينة، ما ينعكس إيجاباً على انسيابية المرور والمشهد الحضري.

كما لفت إلى أن هذه الخطوة تحمل أبعاداً خدمية واستثمارية، فهي تُحسّن المظهر العام وتُشجّع الاستثمار داخل المنطقة الصناعية نتيجة توسّع النشاط التجاري المنظّم.

انتقال تدريجي وتسهيلات

وعن المخاوف التي أبدتها بعض الفعاليات التجارية من تكاليف الانتقال، أوضح عاصي أن مجلس المدينة سيمنح فترة انتقالية محددة لضمان انتقال سلس دون تعطيل أعمال أصحاب المعارض، مؤكداً الحرص على تحقيق العدالة وتقديم التسهيلات بما يضمن استمرارية النشاط التجاري بشكل منظم.

رؤية تطويرية لمدينة متوازنة

يأتي القرار ضمن رؤية أشمل لتطوير محافظة اللاذقية تقوم على تحديث البنية العمرانية وإعادة توزيع الأنشطة التجارية والمهنية بما يتناسب مع التخطيط السياحي الحديث، إلى جانب تفعيل الاستثمار في المنطقة الصناعية من خلال إنشاء بيئة خدمية متكاملة تشمل الصيانة والإكسسوارات والتأمين. وبتنفيذ هذا القرار، تفتح اللاذقية صفحة جديدة من التنظيم والتخطيط، في خطوة تُعيد للمدينة توازنها الحضاري وجمالها الذي يليق بها كوجهة سياحية واقتصادية متكاملة على الساحل السوري.

الحرية
العدد 07 | السنة الأولى | الثلاثاء 11 تشـرين الثاني 2025 م

استمرار عمليات نقل الأقماح من مرفأ اللاذقية للمحافظات

الحرية- آلاء هشام عقدة

تواصل مديرية نقل البضائع والسكك الحديدية عمليات نقل الأقماح من الباخرة MOAYADY القادمة من أوكرانيا والتي رست في مرفأ اللاذقية مؤخراً، والتي تقدر حمولتها ٢٣٥٠٠ طن.

مدير مديرية تنظيم نقل البضائع عدنان عبد الله بينّ لـ" الحرية" أن كامل الكمية المزمع نقلها عبر الشاحنات تبلغ ١٨٥٠٠ طن وذلك إلى محافظة حلب وإدلب، ودرعا.

وأضاف عبد الله يأتي هذا الإجراء في إطار الجهود المبذولة لتلبية احتياجات الأسواق المحلية وضمان توفر المواد الأساسية في المحافظات، حيث تم تنسيق عملية النقل عبر الخطوط الحديدية والشاحنات لتسريع وصول هذه الكميات الحيوية إلى وجهتها المحددة.

ومن جهته بين نائب مدير السكك الحديدية في اللاذقية أن كمية الأقماح التي سيتم نقلها من الباخرة عبر السكك الحديدية تبلغ ٥٠٠٠ طن إلى مطاحن جبلة في ريف اللاذقية، وذلك بناءً على طلب من مؤسسة الحبوب، مؤكداً على أن عمليات نقل الأقماح لا تزال مستمرة.

«الأكـل جاهــز والقلوب مفتوحــة» في فعالية خيوط السلام

الحرية- سراب علي

أثبتت فعالية "خيوط السلام" التي انطلقت تحت شعار "الأكل جاهز والقلوب مفتوحة" أن الحوار يمكن أن يُطهى كما يُطهى الطعام بالحب.

انطلقت الفعالية في سوق الضيعة بحديقة السلطان في مدينة اللاذقية، لتواصل نشاطها في منطقة الزراعة على مدى ست ساعات، مقدّمة نموذجاً فريداً يجمع بين الفن والطعام والحوار في تجربة ثقافية اجتماعية تهدف إلى إعادة بناء الجسور بين أبناء المجتمع السوري.

توضح الأستاذة الجامعية ندى منزلجي، منظمة الفعالية، أن السلام لا يُكتب على الورق ولا يُرفع شعاراً فقط، بل يُصنع من خلال اللقاءات الصادقة بين الناس، حيث يتحاورون دون خوف أو أحكام مسبقة. ومن هنا جاءت فكرة "خيوط السلام": تحويل الطهي المشترك إلى مساحة مفتوحة للتلاقي وتبادل القصص والذكريات. تقول منزلجي: "من شعارنا ومن قال "إن السلام ما بينطبخ؟".. بدأنا لنؤكد أن السلام ممارسة يومية تُزرع بالحوار وتُرعى باللقاء". كل طبق طُهي في هذه المبادرة وكل كلمة قيلت في الجلسات كانت خيطاً جديداً يُضاف إلى نسيج واحد اسمه السلام.

مطبخ مفتوح يروي الحكايات

من أبرز محاور فعالية "خيوط السلام" كان المطبخ المفتوح الذي جمع ثمانية أطباق من مناطق سورية متعددة – من الرمل الجنوبي إلى حي الصليبة، ومن كسب إلى بسنادا، مروراً بجبلة ووصولًا إلى إدلب الخضراء.

امتزجت النكهات كما امتزجت القصص والتجارب، فكل طبق حمل ذاكرة مكان، وكل نكهة روت جانباً من الهوية السورية المتنوعة.

توضح منزلجي أن الطعام لم يكن غاية، بل وسيلة للتقارب الإنساني، إذ امتدت الأحاديث بين المشاركين تماماً كما امتدت الموائد العامرة بالمحبة.

جلسات رسمت ملامح المستقبل

لم يقتصر النشاط على الطبخ فحسب، بل تضمنت الفعالية جلسات حوارية تفاعلية تناولت قضايا الهوية والانتماء والمصالحة بعد النزاع. شارك فيها ناشطون وأفراد من المجتمع المدني، مقدّمين رؤيتهم حول السلام والمواطنة والتفاهم المشترك.

وبيّنت منزلجي أن تلك الجلسات كانت مساحة آمنة للتعبير والبوح، ساعدت المشاركين على اكتشاف أن الاختلاف يمكن أن يكون مدخلاً للتفاهم، لا حاجزاً أمامه.

الأكل جاهز والقلوب مفتوحة

بهذا الشعار العميق اختُتمت فعالية "خيوط السلام" التي تركت أثراً دافئاً في قلوب المشاركين.

من مطابخ اللاذقية وحكايات ناسها، خُيطت قصة جديدة تقول إن السلام يبدأ من اللقاء، من كلمة طيبة، ومن مائدة تجمع المختلفين على محبة الحياة.

إزالة مخالفات ري المزروعات بالصرف الصحي مستمرة بدرعا

الحرية – وليد الزعبي

تخلف التعديات على محاور ومصبات الصرف الصحي في محافظة درعا لغرض ري المحاصيل الزراعية على اختلافها، أضراراً كبيرة، لجهة تخريب تلك المسارات وترتيب أعباء مالية كبيرة لقاء صيانتها، وجهة التسبب بتلوث التربة الزراعية والمياه السطحية والجوفية، والإضرار بالجوار السكني من خلال نشر روائح مقززة وحشرات وقوارض ضارة بالصحة، والأكثر ضرراً عدم سلامة ثمار المحاصيل التي تروى بتلك المياه الآسنة والتي يتناولها الإنسان، ما قد يتسبب له بأمراض لا تحمد عقباها كالسرطان.

وبهذا الصدد، أوضح مدير عام شركة الصرف الصحي في درعا المهندس فارس عثمان لـ"الحرية" أن ضعاف النفوس لا يتوانون عن سد الريكارات الواقعة على مسار المحاور والمصبات بالحجارة والأتربة من أجل تعويم المياه الملوثة وري المزروعات من خضار وأشجار مثمرة وغيرها من المحاصيل بها، ولمساحات كبيرة (على مد عينك والنظر) كمال يقال، لدرجة أن بعض المتعدين ركبوا مضخات باستطاعات كبيرة مع مجموعة طاقة شمسية لتشغيلها بضخ تلك المياه إلى مزارعهم، غير آبهين بمدى الأضرار الكبيرة التي ستلحق بالإنسان والتربة وخطوط الصرف الصحي.

وأكد أن الشركة وبتوجيه من المحافظة ومؤازرة مفارز الأمن الداخلي، لا تدخر جهداً في سبيل قمع تلك التعديات لدرء منعكساتها السلبية، حيث نفذت حملة أزالت من خلالها التعديات الحاصلة على محور تسيل – سحم الجولان البالغ طوله ٨ كم، حيث لوحظ أن حوالي ٢٠ ريكاراً تم سدها بالحجارة والأتربة لتعويم المياه منها، كما اكتشفت نحو ٧ انسدادات أخرى في مسار المحور، واستغرق العمل في صيانة المحور الذي شمل تعزيل الريكارات وفتح واستبدال القساطل في أماكن انسداد الخط إلى ٢٠ يوماً مع كلفة بلغت ٢٢ مليون ليرة سورية ما عدا الأغطية، حيث إن هناك حوالي ٨٠ ريكاراً تحتاج إلى أغطية بيتونية بدل مسروقة.

كذلك، تم التدخل حسبما أوضح مدير الشركة بإزالة التجاوزات المماثلة الواقعة على محور إزرع – الشيخ مسكين البالغ طوله ٢٦ كم، وإجراء أعمال الصيانة للمحور لثلاث مرات وفي ثلاثة مواقع، حيث جرى فتح الريكارات المسدودة ومعالجة الانسدادات في الخطوط، والحال مشابهة على محور بصرى الشام – أم المياذن البالغ طوله ٣٦كم، حيث أزيلت ٤ تعديات واقعة على المحور في منطقة مروره ببلدة معربة، وكذلك الأمر بالنسبة لمحور الحراك – داعل، إذ تم التدخل بإزالة التعديات الواقعة عليه في منطقة مروره إلى الشرق من بلدة علما، وجرت أعمال الصيانة بتعزيل ١٣ ريكاراً مسدوداً وتركيب ١٠ أغطية ريكارات.

وأكد المهندس عثمان أن التنسيق الدائم مع محافظة درعا في هذا المجال، وكذلك تقديم المؤازرة من مفارز الأمن الداخلي أسهم بأن تكون الإجراءات مجدية، لكن هناك من ضعاف النفوس من يعيد الكرة بارتكاب التعدي مجدداً، ما يستدعي تشديد الإجراءات العقابية الرادعة على مثل هذا الفعل المخالف الذي يشكل ضرراً بالغاً ببنية محاور ومصبات الصرف الصحي بشكل يضعف من جودة أدائها، كما ويضر بصحة الإنسان وبالتربة والمياه، وحتى يرتب كلف صيانة باهظة لا قدرة لشركة الصرف الصحي على استمرار تحملها وخاصة مع تكرار حدوث مثل تلك التعديات، وأمل من المجتمع المحلي والمنابر على اختلافها أن توعي إلى مخاطر ظاهرة ري المزروعات بمياه الصرف الصحي الملوثة، وضرورة الامتناع عنها للحفاظ على البيئة والصحة العامة.

تحويل المباني الأثرية إلى مطاعم تهديد للتراث المعماري والهوية الثقافية

الحرية – بشرى سمير

في أحياء دمشق القديمة حيث حجارة أصيلة تروي قصص قرون مضت تنتشر ظاهرة تستحق الوقوف عندها وهي تحويل المنازل التراثية إلى مطاعم ومقاهٍ.

وقد أصبح "بيت جبريً" الذي تحول إلى مجمع للمطاعم نموذجاً بارزاً لهذه الظاهرة التي تثير تساؤلات حول مصير تراثنا المعماري وهويتنا الثقافية.

فقد كان بيت جبري في الأصل منزلاً تقليدياً دمشقياً يعود للقرن الثامن عشر، يمتاز بفنائه الداخلي (الإيوان) والنوافير والأقواس والأسقف المزخرفة التي تعكس روعة العمارة الشامية.

تحول هذا البيت التاريخي إلى مجموعة من المطاعم والمقاهي التي تستقطب السياح والزوار المحليين، وبينما يُشيد البعض بهذا التحويل كوسيلة لإنقاذ المبنى من الإهمال، يرى آخرون أنه يشكل تهديداً للقيمة الأصيلة للمكان.

تحف معمارية

وبين الباحث التاريخي الدكتور عماد سعيد أن المنازل الدمشقية القديمة تعد تحفاً معماريةً تروي قصصاً عن تاريخ دمشق العريق بفنائها الواسع ونوافيرها الرخامية وزخارفها الإسلامية وأروقتها المزينة بالزركش ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية شهدت السنوات الأخيرة تحويل العديد من هذه المنازل إلى مطاعم وفنادق، وغالباً ما تتطلب التحويلات التجارية إدخال تعديلات معمارية كتوسعة المداخل وإضافة مرافق غير ملائمة وتغيير التقسيم الداخلي، ما يشوه القيمة المعمارية الأصلية في بعض الحالات يتم إجراء تعديلات غير مدروسة على التصميم الأصلي للمنزل لتلبية المتطلبات التجارية مما يفقده قيمته التاريخية والمعمارية فإضافة عناصر حديثة أو توسيع المساحات على حساب التصميم الأصلي يُضعف أصالة المكان.

استغلال مفرط

وأضاف الباحث في تصريحه لـ"الحرية" إن التحويل هذه المنازل إلى مطاعم يؤدي إلى استغلال مفرط يهيمن عليه الجانب الاقتصادي على حساب القيم الثقافية والتاريخية.

ولفت سعيد إلى أن مؤيدي هذا التحويل بأنه يمثل حلاً عملياً لإنقاذ المباني التراثية من الإهمال والاندثار، خاصة في ظل نقص التمويل الحكومي لصيانتها. كما أنهم يشيرون إلى الجدوى الاقتصادية والسياحية لهذه المشاريع.

لكن هذا الدفاع يتجاهل حقيقة أن الحفاظ على التراث لا يعني فقط الحفاظ على الحجار بل الحفاظ على الروح والمعنى والوظيفة التي تجسد الهوية الثقافية.

فتحويل منزل تراثي إلى مطعم يحوله من شاهد حي على تاريخ مجتمع وثقافة إلى مجرد ديكور تجاري، مؤكداً أن هذه الأماكن تجذب السياح الراغبين في تجربة الأصالة الدمشقية، مما يسهم في تنشطة الحركة السياحية واقتصاد المدينة. فالشعور بالجلوس في فناء منزل دمشقي قديم يتناغم مع نغمات الموسيقى العربية ورائحة المأكولات الشامية يمنح الزائر تجربة فريدة، كما أسهمت هذه المطاعم والفنادق بتوفير فرص عمل للسكان المحليين في مجالات مختلفة من الخدمة إلى الإدارة مما يدعم الاقتصاد.

مشاريع تجارية

ولم ينف سعيد أن تحويل المنازل القديمة إلى مشاريع تجارية أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات في الأحياء القديمة، مما دفع العديد من العائلات للانتقال إلى مناطق أخرى بسبب ارتفاع الأسعار أو الإيجارات وفقدان هذه الأحياء لطابعها السكني التقليدي.

ولم يغفل سعيد ما تسببه وجود هذه المطاعم من ازدحام وتحول الأحياء الهادئة إلى مناطق مزدحمة بسبب حركة الزبائن والموظفين، مما يسبب إزعاجاً للسكان المتبقين ويتسبب في مشاكل مثل نقص مواقف السيارات والتلوث السمعي.

تطوير تشريعات صارمة

وأكد الدكتور سعيد أنه لحماية تراثنا المعماري لا بد من تطوير تشريعات صارمة تحدد شروط استخدام المباني التراثية وتحول دون تشويهها.

وتوفير حوافز لمالكي المباني التراثية للحفاظ عليها في وظيفتها الأصلية أو في وظائف متوافقة مع طبيعتها إضافة إلى ضرورة إشراك المجتمع المحلي في عملية الحفاظ على التراث واتخاذ القرارات المتعلقة به وتوعية المستثمرين بأهمية الحفاظ على القيم المعمارية والثقافية وليس الشكل الخارجي فقط.

سلاح ذو حدين

مبيناً أن تحويل المنازل الدمشقية إلى مطاعم وفنادق يمثل سيفاً ذا حدين. فمن ناحية، هو وسيلة فعالة للحفاظ على التراث وتعزيز الاقتصاد ومن ناحية أخرى يحمل مخاطر تشويه هذا التراث وإفراغه من مضمونه الاجتماعي لذلك من الضروري وضع ضوابط صارمة من قبل الجهات المعنية لضمان الحفاظ على أصالة هذه المنازل مع تحقيق توازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يمكننا أن نضمن أن تبقى هذه البيوت شاهداً حياً على عراقة دمشق لا مجرد صورٍ جميلة في ذاكرة الزمن.

من جهته محمود السيروان، دليل سياحي، يرى أن هذه الظاهرة لم تقتصر على دمشق فقط، بل انتشرت في العديد من المدن القديمة حول العالم، لكن ما يميز دمشق هو تاريخها العريق وخصوصية تراثها الثقافي والمعماري، الذي يعكس تنوع الحضارات التي مرت على المدينة.

المطبخ السوري

عند دخول أي مكان من هذا النوع، يشعر بانطباع مختلف، يوضح السيروان، فالأجواء تختصر بشكل فريد عبق الماضي مع لمسات الديكور العصري التي تساهم في خلق جو مريح ومرحب. غالباً ما تكون المطاعم داخل هذه البيوت مزينة بشكل يعكس تراث المدينة، مع إبراز العناصر التقليدية بطريقة حديثة، بحيث يتناسب التصميم مع الطابع التاريخي دون أن يكون مقيدًا أو جامدًا.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم الأطباق السورية الأصيلة، التي تعكس تراث المطبخ السوري وتنوعه، .وجود المطاعم داخل البيوت القديمة هو بمثابة عمل فني حي، حيث يتم دمج التراث الثقافي والمعماري مع خدمة عالية الجودة، ليصبح المكان نقطة جذب سياحية وتاريخية، ومصدر فخر للمجتمع المحلي.

كما أن هذه المشاريع تساهم في دعم الحرفيين والفنانين، من خلال استثمار الأيدي العاملة في الترميم، وتوفير فرص عمل من خلال إدارة المطاعم وتقديم الخدمات فيها.

فعاليات ثقافية

وفي سياق الحفاظ على التراث، وفقاً لـ"السيروان"، تلعب هذه المطاعم دوراً هامًا في نشر الوعي بأهمية الحفاظ على المعالم التاريخية، وتعزيز السياحة الثقافية. إذ يمكن للزائر أن يستمتع بوجبة شهية وهو يكتشف تاريخ المدينة، أو يتعرف على تفاصيل العمارة التقليدية، ويشاهد الحرف اليدوية والصناعات التقليدية التي تتعلق بتراث دمشق الحضاري.

على الجانب الاقتصادي، فإن تحويل البيوت القديمة إلى مطاعم يعزز من الاستثمار في القطاع السياحي، ويشجع على تنظيم فعاليات ثقافية وفنية داخل هذه الأماكن، مما يضيف بعدًا ثقافيًا وترويجيًا لعراقة المدينة.

كما أن وجود مثل هذه المطاعم يسهم في تنشيط الأسواق المحلية، وتعزيز القطاع التجاري في المناطق القديمة، ما يخلق فرص عمل ويساهم في إحياء الأحياء ذات الطابع التاريخي.

ت: الحرية – طارق الحسنية

نسبتهن تصل إلى 40٪.. نساء سوريا يقتحمن عالم «البورصة» والمحافظ الاستثمارية

الحرية – بشرى سمير

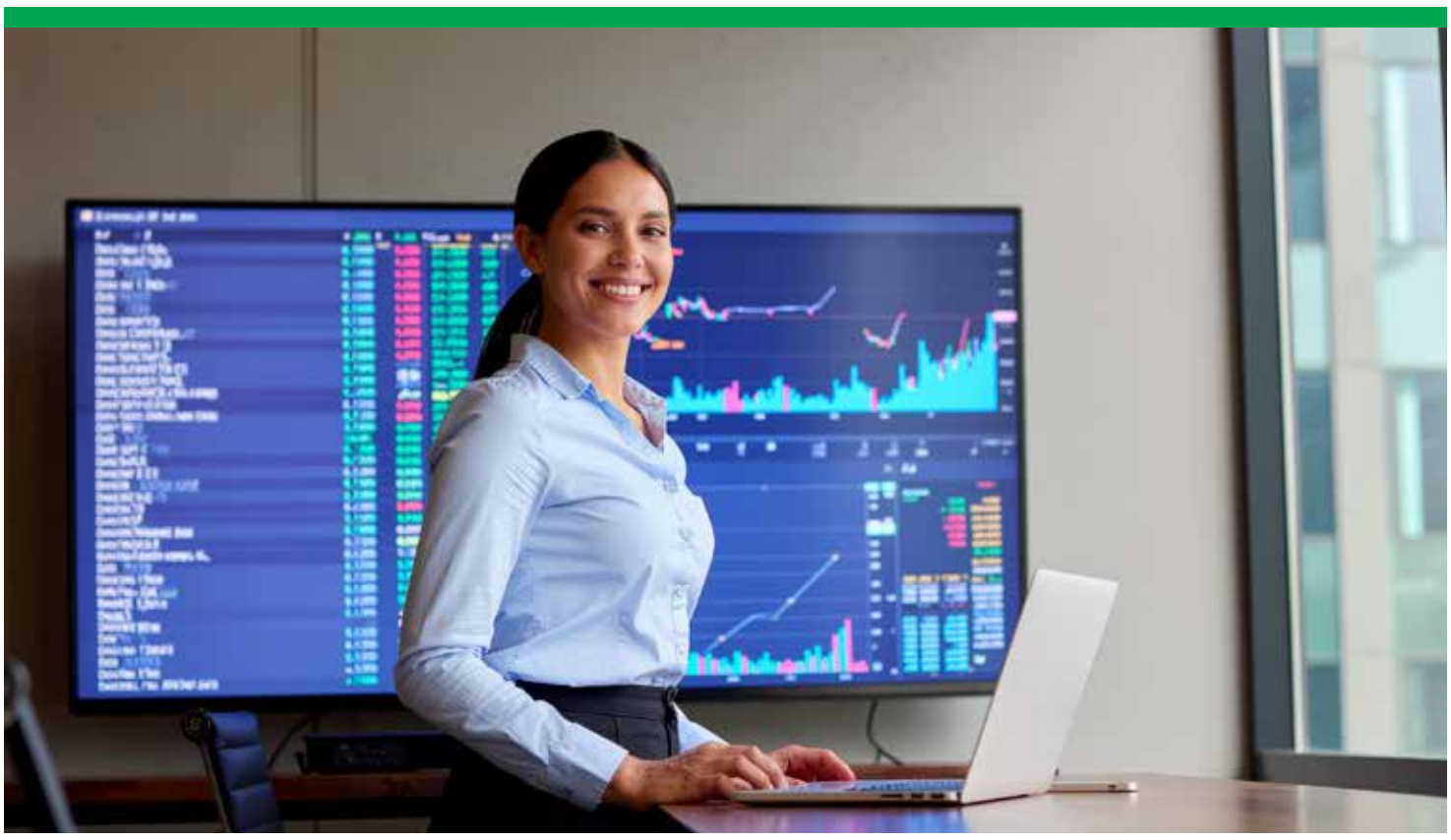

بدأنا نشهد في الفترة الأخيرة تحولاً كبيراً ومتزايداً في اهتمام المرأة بسوق الأوراق المالية (البورصة)، ولم يعد هذا المجال حكراً على الرجال، بل أخذت المرأة تحجز مكانها فيه، سواء كمستثمرة محترفة، أو كمتداولة هاوية تسعى لتنمية مدخراتها.

يمثل هذا الدخول نقلة نوعية، يحمل في طياته إيجابيات عدة، لكنه لا يخلو أيضاً من سلبيات وتحديات في ظل الظروف التي تمر بها البلاد وعدم استقرار سعر الصرف.

تقول وصال البخاري– سيدة أعمال، عندما بدأت بدخول عالم البورصة واجهت رفض من قبل أهلها لاستمرار وجود بعض الأفكار المجتمعية التقليدية التي تشكل عائقاً أمام المرأة، حيث ينظر البعض إلى استثمارات البورصة على أنها محفوفة بالمخاطر أو غير مناسبة لها.. قد تواجه المرأة ضغوطاً اجتماعية أو حتى عائلية تثنيها عن خوض هذه التجربة، خوفاً من الخسارة أو من نظرة المجتمع.

من جانبها مروة محمود لفتت إلى أن المرأة عموماً تنقصها المعرفة والوعي المالي، ويعتبر ضعف الثقافة المالية أحد أكبر التحديات التي تواجه جميع المستثمرين الجدد رجالاً ونساءً. فغياب الخبرة الكافية في أدوات التحليل وقراءة السوق قد يعرض المدخرات للخطر. كما أن قلة المصادر التدريبية المتخصصة والموثوقة باللغة العربية يزيد من صعوبة المهمة.

ظاهرة إيجابية

الخبير الاقتصادي عرفان الصباغ أشار إلى أن دخول المرأة السورية عالم البورصة، ظاهرة إيجابية تعكس تطور دورها في المجتمع وحرصها على مواكبة متغيرات العصر.

وأضاف في تصريح لـ"الحرية": ورغم التحديات والصعوبات التي قد تبدو جسيمة إلا أن الفرص المتاحة لا تقل أهمية، النجاح في هذا المضمار يتطلب وعياً ذاتياً بأهمية هذه الخطوة، وسعياً حثيثاً لاكتساب المعرفة، وتخطيطاً محكماً لإدارة المخاطر.

وخاصة مع وجود جملة من التحديات التقنية واللوجستية التي تشكل عائقاً، مثل ضعف خدمات الإنترنت في بعض المناطق، أو صعوبة الوصول إلى منصات التداول الحديثة بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه المرأة صعوبات في التنقل لحضور الندوات أو مقابلة الوسطاء الماليين بسبب الظروف الأمنية والاجتماعية.

الصورة النمطية

ولفت الصباغ إلى أنه على عكس الصورة النمطية التي قد ترسم قطاع المال والأسهم كمعقل ذكوري، تشير الإحصاءات والتقارير الصادرة عن بورصة دمشق إلى أن نسبة النساء العاملات في البورصة السورية تتراوح بين ٣٥٪ إلى ٤٥٪ من إجمالي العاملين في هذا القطاع، هذه النسبة تعتبر متقدمة نسبياً مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في سوريا، بل قد تفوقت في بعض المراحل على نظيراتها في بعض الأسواق المالية العربية الناشئة.

مشيراً إلى أن حضور المرأة لا يقتصر على الأدوار الإدارية المساندة فحسب، بل يمتد ليشمل وظائف قلب العمل في السوق المالي. فهن يعملن كوسيطات أسهم مرخصات، ومحللات مالية، ومديرات للاستثمار، ومسؤولات عن متابعة حركة التداول وإعداد التقارير، هذا التفاعل المباشر مع أدق تفاصيل السوق يؤكد كفاءتهن وقدرتهن على فهم التعقيدات المالية.

كما أن هناك تزايداً مطرداً في عدد النساء السوريات اللواتي يفتحن محافظ استثمارية في البورصة، موضحاً أن الدوافع هذا الاتجاه متنوعة، بين السعي لتحقيق عوائد مالية في ظل ظروف اقتصادية صعبة، والرغبة في تنويع مصادر الدخل، أو حتى كشكل من أشكال الاستقلال المالي.

منوهاً بأن البورصة السورية شهدت وجود نساء في مناصب إدارية متوسطة وعليا، ما يعكس ثقة المؤسسة بقدراتهن القيادية وإدارتهن.

ولفت الصباغ إلى أن نجاح الكثير من السيدات في هذا المجال يعكس التمكين الاقتصادي والاستقلال المالي للمرأة فهو يمنحها فرصة لزيادة دخلها، وتحقيق استقلاليتها المالية، ما يعزز ثقتها بنفسها ويوسع خياراتها الحياتية، ففي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، أصبحت الاستثمارات البديلة وسيلة حيوية لمواجهة التضخم والحفاظ على قيمة المدخرات.

الوظيفة التقليدية

من جهة أخرى، يضيف صباغ، لم تعد الوظيفة التقليدية أو المشروع الصغير المصدر الوحيد للدخل. فالبورصة تفتح آفاقاً جديدة لتنويع المحفظة الاستثمارية، ما يقلل المخاطر ويزيد من فرص تحقيق أرباح إضافية، خاصة مع تراجع القدرة الشرائية للرواتب.

إضافة إلى تنمية المعرفة والمهارات الشخصية، إذ يتطلب الاستثمار في البورصة تطويراً مستمراً للمعرفة في مجالات الاقتصاد، والتحليل المالي، وقراءة المؤشرات، هذا يسهم في صقل مهارات المرأة التحليلية واتخاذ القرار، ويزيد من وعيها بالشؤون المالية المحلية والعالمية، ما ينعكس إيجاباً على حياتها الشخصية والمهنية.

عرفان الصباغ:
الخبير الاقتصادي

35٪ إلى 45٪ نسبة النساء العاملات في بورصة دمشق من إجمالي العاملين

ومن الناحية الاجتماعية يساهم نجاح المرأة في هذا المجال المعقد في كسر الصورة النمطية التي تقيدها في أدوار تقليدية محددة كما أن مشاركتها الفاعلة تدعم الاقتصاد الوطني من خلال ضخ استثمارات جديدة، وتشجيع الادخار والاستثمار بدلاً من الاستهلاك ما ينعش السوق المالي ويسهم في عملية إعادة الإعمار.

برامج توعية وتدريب مخصصة

وأكد الصباغ أهمية تقديم الدعم للمرأة عبر تقديم برامج توعية وتدريب مخصصة سيسرع من عملية اندماجها بفاعلية في سوق المال، ما ينعكس إيجاباً عليها كفرد وعلى أسرتها وعلى الاقتصاد الوطني ككل فالاستثمار الناجح ليس مجرد مضاربة على الأسهم، بل هو استثمار في الذات والمستقبل، كما تعمل البورصة السورية في إطار اقتصاد يعاني من آثار الحرب، بما فيها من ارتفاع معدلات التضخم، وضعف السيولة، وتقلب الأسعار بشكل حاد.. هذه العوامل تزيد من درجة المخاطرة وتجعل عملية اتخاذ القرار الاستثماري أكثر تعقيداً، حتى بالنسبة للمستثمرين المحترفين.

استثمار في رأس المال البشري

وختم بالقول: تمثل نسبة النساء العاملات في البورصة السورية نموذجاً مشرقاً ونسبياً في بيئة اقتصادية صعبة، وهذا دليل على قدرة المرأة السورية على اقتحام المجالات المتخصصة وإثبات كفاءتها. هذا النجاح، رغم كل التحديات، هو استثمار في رأس المال البشري يجب تعزيزه، فالمستقبل الاقتصادي لأي بلد يحتاج إلى طاقاته كاملة دون تمييز، وتشجيع المرأة ودعمها في قطاع حيوي مثل سوق المال ليس خياراً ترفياً، بل هو ضرورة للبناء والتعافي.

معزوفة الحضارات بين الأمازون والفرات

الحرية – ميسون شباني

منذ فجر التاريخ، كانت الأنهار شرايين الحياة التي تغذّي الحضارات وتدفع عجلة التقدم البشري. النهر لم يكن مجرد مصدراً للمياه، بل رمز للهوية الثقافية، والحركة الاقتصادية، والتفاعل البيئي. نهر الفرات ونهر الأمازون هما مثالان حيّان على هذا الدور الحيوي، لكن على الرغم من التباين الجغرافي والبيئي بينهما، إلا أنهما يشتركان في كونهما مهدين للحضارات ومعركةً مستمرةً بين الإنسان والطبيعة.

اللحظة الراهنة: لحظة القرار

إن التحديات البيئية التي يواجهها كل من نهري الفرات والأمازون تتطلب منا إعادة النظر في علاقتنا بالطبيعة.

فالحفاظ على هذه الأنهار لا يتعلق فقط بالحفاظ على الموارد المائية، بل يتعلق أيضًا بالحفاظ على التراث الثقافي والتنوع البيولوجي الذي تشكله هذه الأنهار.

بين الفرات والأمازون، يعيش الإنسان في عالم من الفرص والتهديدات. إذا لم نتحرك الآن للحفاظ على هذه المعزوفة الطبيعية، فسوف نجد أنفسنا أمام مستقبل لا مكان فيه للحياة التي تعتمد على المياه العذبة.

الفرات.. شريان الحياة والحضارة

وعن رمزية نهر الفرات في مساره الذي يتجاوز ٢٨٠٠ كم يقول مدير مديرية البيئة في دمشق أحمد زيدان: يسير النهر في مجراه القادم من هضبة أرمينيا ماراً بتركيا وسوريا والعراق ليشكل أحد الأعمدة الأساسية للحياة في منطقة الشرق الأوسط. ويضيف: نهر الفرات لا يمثل مجرد مجرى مائي، بل هو شاهد تاريخي على تطور الإنسان، حيث نشأت على ضفافه أقدم الحضارات مثل حضارات السومريين والبابليين والآشوريين، الذين أسسوا نظمهم الزراعية والمدنية حوله.

كانت الزراعة هي الموروث الأساسي لهذه الحضارات، واستندت في تطورها إلى أنظمة الري المعقدة التي أنشأها الإنسان على ضفاف النهر، ومنذ القدم، كان الفرات رمزاً للخصب والنماء، ومن خلاله استطاعت حضارات بلاد ما بين النهرين بناء أول أهرامات العلم والثقافة.

لكن اليوم، الفرات في مواجهة تحديات هائلة تتراوح بين التلوث و التغير المناخي و الاستنزاف المفرط للموارد المائية، ما يهدد بقاء هذه المعزوفة البيئية التاريخية.

الأمازون: رئة الأرض وموطن التنوع البيولوجي

ويستكمل زيدان حديثه عن المناطق الحيوية في العالم بأنه في الطرف الاخر من العالم وعلى بعد آلاف الكيلومترات من الفرات، يتدفق نهر الأمازون في أمريكا الجنوبية، ليكون نهراً لا يقلّ أهمية في تشكيل التاريخ الطبيعي للبشرية. ينبع الأمازون من جبال الأنديز في البيرو، ويعبر خلال البرازيل ليصب في المحيط الأطلسي. هو أكبر نهر في العالم من حيث الحجم و التدفق.

الظروف المشتركة.. بيئة في خطر

وحول التهديدات البيئية التي تواجه نهري الفرات والأمازون يقول زيدان: التوازن بين الإنسان والطبيعة هو معركة مستمرة، تتطلب إرادة سياسية و تعاوناً دولياً للحفاظ على هذه الموارد الطبيعية. فالفرات يعاني من انخفاض مستويات المياه بسبب السدود و الاستخدام المفرط للموارد، فيما يواجه الأمازون تهديدات مماثلة من جراء الأنشطة البشرية التي تسعى لاستغلال أراضيه.

ومع أن الفرق البيئي بينهما واضح من ناحية أن الفرات في منطقة جافة والأمازون في منطقة رطبة إلا أن التحديات المشتركة تكمن في التلوث و الاستنزاف و تدهور النظام البيئي.

ازدواجية الازدهار والتدهور

ويستكمل زيدان لطالما كان الإنسان في الشرق الأوسط و أمريكا الجنوبية يعتمد على الأنهار لتحقيق الازدهار والنمو. فقد أسس الفرات حضارات مستدامة في بلاد ما بين النهرين، بينما ساعد الأمازون في دعم ثقافات وفِرق محلية، مثل قبائل الهنود الحمر في البرازيل. ومع ذلك، فإن التعامل مع هذه الأنهار كان ولا يزال ازدواجيًا؛ فمن جهة، يُعتبر النهر رمزًا للوجود والازدهار، ومن جهة أخرى، يُشكل الاستغلال المفرط والتدهور البيئي تهديداً لوجود هذه الأنظمة البيئية.

معزوفة الحضارة.. بين الماضي والمستقبل

بينما يواجه الفرات والأمازون تحديات بيئية، يبقى تاريخهما شاهداً على معزوفة من الحضارة التي نشأت على ضفافهما. الفرات الذي لطالما كان محورًا للحياة في الشرق الأوسط، والأمازون الذي يمثل قلب التنوع البيولوجي في العالم، يظل كلاهما منبعين للثقافة، من جهة، وميدانين صراع مستمر بين الإنسان والطبيعة، من جهة أخرى.

الحفاظ على هذين النهرين هو مسؤولية مشتركة على المستوى الإقليمي والدولي. يجب أن تُبذل جهود أكبر من أجل إدارة الموارد المائية بشكل مستدام، وكذلك العمل على حماية الغابات التي تحيط بالأمازون، من أجل ضمان أن تظل هذه الأنهار قادرة على الاستمرار في تغذية الحياة على كوكب الأرض. توازن الإنسان مع البيئة هو المعادلة الصعبة، ومستقبل النهرين يعتمد على ما إذا كانت الحضارات ستستمر في استنزاف الموارد أو ستتبنى سياسات بيئية مستدامة.

على ما يبدو

عن الزمن والقدامة والحداثة والمتنبي

علي الرّاعي

يُحكى أنّ المتنبي أسكت في عصره أصوات ستمئة شاعر، لم يبلغنا من أسمائهم إلاّ النذر اليسير. والإهمال الذي بلغ حدّ الإلغاء لقسط كبير من الإنتاج الشعري القديم، وسيكون ذاته مصير القسط الأعظم من الركام الشعري المعاصر. وذلك جميعه لا يمكن أن ينهض في وجه حركة الحداثة التي تستمدّ قوّتها من قوّة تدّفق الزمن. وضرورة الحداثة لا تأتي فقط بفعل التغيّرات الواقعية التي يحدثها التطور، بل تأتي أساساً من أن القوالب الفنية القديمة تُصاب دوماً بالاهتراء وعوامل البلى– بسبب استهلاكها من كثرة الاستعمال، بحسب ما ذهب إليه الشكلانيون الروس.

وثمة الكثيرون من يرى أن دلالة الحداثة لا تقتصر على مرحلة معينة معروفة في تاريخ الفن والأدب– وإنما تنفتح الدلالة باتّجاه جميع ما يمكن استحداثه بيد الإنسان في المجال الثقافي الذي نسعى إلى البقاء في أحيازه. حيث لا يجوز جعل (الحديث) نقيضاً مطلقاً لـ (قديم) لأن كلّ قديم كان في حينه حديثاً، حسبما أشار إلى ذلك (ابن قتيبة) في تراثنا القديم. وبعض ما يمكن إثارته في أيّامنا ضد (الحديث والحداثة) ماثل في منحى الانحطاط المربع الذي تهوي إليه أعمال كثيرة، رائجة وشائعة إلى حدّ يقارب حدّ الاشتمال، والمشكلة أنّ أصحاب هذه الأعمال يصرّون على إدراجها ضمن مفهوم الفن، كالمواد الموسيقية الغنائية، ومنحها صفة درامية قائمة مبتذلة في تصويرها وبثّها بوساطة التقنيات الحديثة (الفيديو كليب) ووسائل التواصل الاجتماعي.

هناك شكل من أشكال الاتضاع الماثل في معظم الإنتاجات الحديثة على مرّ العصور، بحسب ما ذهب إليه يوسف سامي اليوسف. وهو اتّضاع قائم بالضرورة المتأتّية عن قياسه إلى ما كان قبله من إنتاجات فنّية وأدبية غربلتها حركة التاريخ. وعلى ذلك– يبدو القديم بكلّه أفضل من الحديث بكّله أيضاً، والسبب يرجع إلى أنّ الموجود بين أيدي أبناء العصر من مادّة القديم لا يشكّل »من كلّية المادّة القديمة« إلا جزءها اليسير المنتمي إلى صفوة تلك المادة أو صفوة صفوتها؛ بسبب تعرّضها لعمليات مركّبة ومتداخلة، من الغربلة والانتقاء، والنقد الحادّ، والحذف والتحسين، وغير ذلك، عبر مئات السنين. فرُواة شعر جرير كانوا يسارعون إلى تناول القصيدة التي يلقيها الشاعر لمعالجتها بالتحسين البلاغي، والضبط الموسيقي والنحوي، وإخضاع أبياتها إلى ترتيب مناسب، إلخ.. وما كان يحدث مع جرير كان معتمداً لدى بقية الشعراء في العصور السالفة واللاحقة. ربما، باستثناء المتنبّي الذي كان هو الناقد الأول والمحسّن الأول لقصائده التي كان يخطّها بنفسه ضمن ديوانه الذي لم يكن يفارقه إطلاقاً.

توثيق رقمي لـ 25 ألف وثيقة من مقتنيات جمعية العاديات التراثية

الحرية – مصطفى الرستم

تسعى جمعية العاديات بحلب للحفاظ على ما تملكه من أرشيف ضخم وسهولة التعامل معه من وثائق وصور وأفلام وكتب تتعلق بزيارات للمعالم والمواقع الثرية والأنشطة الثقافية المتنوعة فقد قامت الجمعية بتحويل هذه الوثائق على شكل وثائق رقمية خلال معركة حلب .

وأكد رئيس جمعية العاديات في حلب المهندس محمد الرفاعي خلال تصريح لصحيفة "الحرية" تحويل ٢٥ ألف وثيقة وصورة ضوئية تتعلق بالتراث الثقافي والمادي واللامادي، كما جرى تحويل ألف شريط كاسيت صوتي لمحاضرات وندوات ومؤتمرات إلى وثائق رقمية.

ونوّه الرفاعي إلى تحويل ثلاثة آلاف كتاب معظمها لمحاضرات ألقيت في الاحتفال بحلب عاصمة للثقافة الإسلامية مع تحويل موسوعة الباحث اللغوي خير الدين الأسدي نائب رئيس الجمعية لعشرين عاماً (١٩٥٠ـ ١٩٧٠) والذي وثق اللغة المحكية من التراث الثقافي في حلب إضافة للصور والأفلام عن المعالم والمواقع الأثرية والتاريخية وبعضها صوراً نادرة لرحالة ومستشرقين.

ولفت رئيس جمعية العاديات إلى تواصل مع المجتمع المحلي الذي يملك الكثير من التراث الثقافي اللامادي لتوثيقه رقمياً، وإعادته إلى أصحابه بعد ترميمه إذا تطلب الأمر ذلك.

وكانت جمعية العاديات بموجب اتفاقية مع المديرية العامة للآثار والمتاحف بتنفيذ توثيق رقمي لآلاف الوثائق والصور والأفلام ونقلها من دمشق إلى حلب منها ما يتعلق بمجموعة خير الدين الأسدي وصور من مجموعة المصور الدمشقي جورج درزي ولوحات معدة للمشاركة في معارض ووضعت بصناديق خاصة قابلة للحفظ.

رحلة الشرع والألف ميل للبيت الأبيض

يسرى المصري

ما بين الحب والجفاء أميال ضوئية قطعها الرئيس السوري أحمد الشرع بابتسامة واثقة.. بانياً جسراً إلى العالم بالتفكير السليم والتخطيط الرشيد والكلام الفصيح ومراهناً على الصدق والمحبة والسلام في تمتين الأواصر ووصل ما انقطع.. ولعل تصريحات الرئيس ترامب بعد اللقاء تعكس بشفافية نجاح وشرعية الرئيس أحمد الشرع في قيادة سوريا الجديدة باقتدار وثقة نحو الازدهار والنهضة والتنمية والرفاهية.

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تحدث بعد اللقاء مع وسائل إعلام وصحفيين، معبّراً عن تناغم وتفاخر ودعم للقيادة الجديدة: "توصلت إلى اتفاق مع الرئيس الشرع، إنه قائد قوي جداً، يأتي من مكان قاسٍ، وهو رجل صلب، لقد أعجبني، وأنا أتناغم معه، إنه الرئيس الجديد لسوريا، ولدي ثقة بأن الرئيس الشرع سيتمكن من أداء المهمة بكل تأكيد، وسنفعل كل ما في وسعنا لجعل سوريا ناجحة، لأنها جزء من الشرق الأوسط، ولدينا الآن سلام في الشرق الأوسط".

تأتي التصريحات الأمريكية لتؤكد أن سوريا جزء كبير ومهم جداً من الشرق الأوسط، وينظر إليها بإيجابية واحترام: "إذا نظرنا إلى سوريا عبر السنوات، فسنجد أنها كانت تضم الأطباء والمحامين والعديد من العقول اللامعة، إنها مكان رائع بشعب عظيم، ونريد أن نراها ناجحة إلى جانب بقية الشرق الأوسط "

ويمكن القول، إن اللقاء فتح الأبواب نحو تحوّل في المسار السياسي الدبلوماسي والاقتصادي لسوريا، في إطار تحوّلات سياسية كبرى شهدتها سوريا بعد سقوط نظام الأسد نهاية عام ٢٠٢٤.

القضايا الجوهرية التي تناولها اللقاء تمثلت برفع العقوبات المتبقية ولاسيما المتعلقة بقانون قيصر لمدة ١٨٠ يوماً وإمكانية إلغائها بشكل كامل، وإعادة الإعمار، ومكافحة الإرهاب، والتي تشكّل في مجملها عوامل حاسمة لإحياء الاقتصاد السوري المنهك بعد سنوات من الحرب والعقوبات الدولية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

من الرياض هنا سوريا.. ومن دمشق هنا السعودية

«مربى القرع».. ذاكرة الشتاء ونكهة التراث في بيوت الساحل السوري

الحرية – باسمة إسماعيل

بين عبق الحطب وأصوات المطر الأولى، تستيقظ في بيوت الساحل السوري طقوس قديمة تعبق برائحة القرع البلدي، معلنة بداية موسم "ذهب الشتاء" كما يسميه الأهالي، ليس مربى القرع مجرد حلوى، بل هو حكاية دفء وتاريخ متوارث، يعيد للأذهان أصالة الماضي ونكهة الأجداد.

يعد مربى القرع البلدي من أبرز الحلويات الشعبية الشتوية في ريف الساحل السوري، فهو مزيج من المذاق الأصيل، والفائدة الغذائية، والرمز الثقافي الذي يربط الأجيال، ومع أول نسائم الشتاء الباردة تتحول البيوت إلى محطات عبق لا يقاوم، إذ تمتزج رائحة الحطب مع نفحات القرع الناضج، وتكتمل السعادة حين تتسلل رائحة الليمون الحامض البلدي وماء الزهر إلى المطبخ، معلنة بدء موسم إعداد المربى. وقد كان الأجداد يعتبرونه "ذهب الشتاء" لأنه يحفظ طاقة الجسم ويقي من برد الأيام القاسية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

«المزارع الذكي» ابتكار جديد في حلب لري المزروعات دون هدر الماء

| تفاصيل أكثر على الموقع

السباحة إنانا سليمان تحرز الميدالية البرونزية في دورة ألعاب التضامن الإسلامي السادسة

أحرزت السباحة السورية إنانا سليمان الميدالية البرونزية في سباق ٤٠٠ متر حرة ضمن منافسات دورة ألعاب التضامن الإسلامي السادسة المقامة في الرياض، بعد أن قطعت المسافة بزمن ٥ دقائق و٦ ثوان و١١ جزءاً من الثانية، لتكون بذلك قد أحرزت أول ميدالية لسوريا في هذه الدورة.

الحرية alhurriyah.sy
صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد